**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

# الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العمومية: دراسة حالة بلدية الشلالة(البيض)

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية**

**إعداد الطالبة: شواكي خضرة** **إشراف الأستاذ : شيخاوي احمد**

**لجنة المناقشة:**

| | |
|---|---|
| **بن زايد أمحمد** | **رئيسا** |
| **شيخاوي احمد** | **مشرفا ومقررا** |
| **مخلوف احمد** | **عضوا مناقشا** |

السنة الجامعية: 2017-2018

# الإهداء

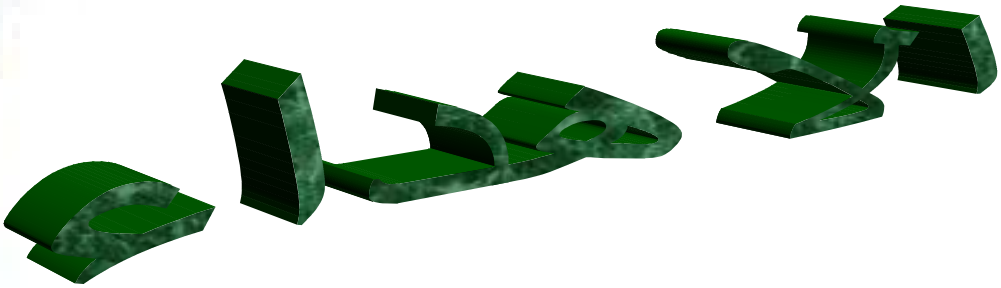

اهدي هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي إلى التي غمرتني بحنان قلبها وأنارت درب طريقي وباركتني بدعواتها أمي الغالية حفظها الله.

إلى من احمل اسم بافتخار أبي الغالي رحمة الله عليه وأرجو من الله أن يسكنه فسيح جناته.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة إلى رياحين حياتي أخواتي ودون أن أنسى الصغيرة( توتة ).

إلى أخي العزيز فتحي الذي يمثل سندي الوحيد في حياتي.

إلى النفوس البريئة أبناء أخواتي (حنان ،عبد الهادي، ملاك).

إلى صديقاتي ورفيقاتي التي شاركت معهم مساري الجامعي سواء في الجامعة أو في الإقامة.

(أحلام، إكرام، منصورة، حنان).

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة.

إلى كل من فتح هذه المذكرة وتصفحها.

# تشكرات

الشكر والحمد لله وشكرا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة طريق العلم أمامي وعلى توفيقه لنا لانجاز هذا العمل وانه لشرف لي بعد أن أتممت هذا العمل أن أتوجه بجزيل الشكر إلى:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ،ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى( الأستاذ شيخاوي احمد )الذي كان لي نعم المشرف والموجه فلم يبخل عليا بنصائحه وتوجيهاته القيمة لإتمام هذا العمل.

خالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي أعضاء اللجنة المناقشة.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة وبالأخص الأساتذة الذين درست تحت إشرافهم.

كما أوجه شكري لكل من كان له الفضل في انجاز هذا العمل من بعيد ومن قريب.

**قائمة الأشكال:**


| الرقم | الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مميزات ومعايير الحوكمة المحلية | 21 |
| 2 | مكونات الحوكمة المحلية | 24 |
| 3 | أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المحلية | 30 |
| 4 | آليات ترشيد الإنفاق العام المحلي | 49 |
| 5 | تقسيمات النفقات العامة | 54 |
| 6 | أثار النفقات العامة | 65 |
| 7 | مراحل تنفيذ النفقات العامة | 70 |
| 8 | الهيكل التنظيمي لبلدية شلالة | 82 |
| 9 | الدائرة النسبية للجنس | 92 |
| 10 | الدائرة النسبية للسن | 93 |
| 11 | الدائرة النسبية للمستوى التعليمي | 94 |
| 12 | الدائرة النسبية للخبرة | 95 |
| 13 | الدائرة النسبية للتوظيف | 95 |
| 14 | الدائرة النسبية للإجابة على هل يوجد حكم | 97 |
| 15 | الدائرة النسبية هل تسعى البلدية لترشيد نفقاتها | 97 |
| 16 | الدائرة النسبية للإجابة هل هناك انسجام بين الحوكمة والنفقات | 99 |
| 17 | الدائرة النسبية للإجابة هل تتوقع تغيير البلدية للأفضل | 100 |
| 18 | الدائرة النسبية للإجابة علة هل للبلدية سبب في زيادة النفقات | 100 |

قائمة الجداول:


| الجداول | الصفحة |
| --- | --- |
| نتائج حساب الدائرة النسبية لسؤال الجنس | 94 |
| نتائج الدائرة حساب النسبية لسؤال السن | 95 |
| نتائج حساب الدائرة النسبية لسؤال المستوى | 96 |
| نتائج حساب الدائرة لسؤال الخبرة | 97 |
| نتائج حساب الدائرة النسبية لسؤال التوظيف | 98 |
| نتائج حساب الدائرة النسبية للأسئلة المحور الأول | 100 |
| نتائج حساب الدائرة النسبية للأسئلة المحور الثاني | 102 |

# مقدمة

**مقدمة :**

لقد بدا موضوع ترشيد النفقات العمومية بالظهور خلال تنامي الحديث عن ظاهرة تبذير المال العام المحلي ، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وارتباط النفقة العامة بقواعد الكفاءة والاقتصاد في استعمال الموارد العمومية وعلية ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الحوكمة المحلية والإدارات باعتبار الحوكمة المحلية تسعى لتحقيق مستوى جودة لإدارة المحلية باعتبارها المكون الأساسي للحكم والعنصر الأساسي، وباعتبار الحوكمة المحلية تسعى لتحقيق مستوى جودة لإدارة القطاع العام الخاص.

حيث ظهرت الحاجة إلى مفهوم الحوكمة المحلية في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال السنوات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها بعض الدول وكانت الحوكمة المحلية.

حيث ظهرت تغيرات جذرية في أواخر القرن العشرين في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيئة العالمية وكنتيجة للتطورات التي شهدها العالم التي انعكست على دور الدولة ثم الانتقال إلى الاستخدام المكثف للحوكمة المحلية كأسلوب من أساليب من أساليب الحكم في التعامل مع أفراد المجتمع من خلال الحوار بين الحكام والمحكوم ، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جامدة لترشيد حكمها فبظهور حوكمة محلية ودخولها ميدان سياسة وسعيها لترشيد نفقات العامة في الإدارة حيث حضت إهتماما من خلال المفكرين والفلاسفة.

حيث أدت العديد من تساؤلات حول عدة مفاهيم ويعبر الحوكمة المحلية من المفاهيم الحديثة نسبيا ، والتي ظهرت بشكل واضع في بداية الثمانينات، مع أن جذورها تعود إلى ابعد من ذلك بكثير من يجعلها تسعى إلى ترشيد الدولة وفقا لمبادئ ديمقراطية من خلال قيامها بترشيد نفقات العامة في جميع الإدارات.

كما تحتل النفقات العامة مكانة في الإدارات كونها احد المتغيرات التي تستخدمها الإدارات لتحقيق أهدافها المنشودة وإشباع رغباتها المتنوعة ، فالنفقات بدورها تؤثر سلبا وإيجابا على هاته الإدارات وذلك ينبغي تسيير العقلاني للهاته النفقات في الإدارة.

وعليه تسعى دول العالم المتخلف إلى تطبيق الحوكمة وذلك من اجل التقدم والتطور والنهوض باقتصادياتها والغير للأفضل، وكذا تعمل جاهدة لتحقيق متطلبات الأفراد والمجتمعات .

***إشكالية البحث:** مما سبق يمكن طرح الإشكالية بالتعبير عنها بالتساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم الحوكمة المحلية في ترشيد نفقات العامة؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي ينبغي الإجابة عن جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1)ما لمقصود بالحكومة المحلية وما هي معاييرها وفيما تمثلت هاته المعايير؟

2)فيما تمثل الإطار المفاهيمي للنفقات العامة؟

3) كيف يتم ترشيد النفقات العمومية من قبل الحوكمة المحلية؟

***الفرضيات:**

1)ترشيد النفقات شرط ضروري لتحقيق الحوكمة المحلية .

2) اتحقيق التنمية المحلية يمر عبر عقلنة النفقات العمومية في التسيير.

3)الحوكمة المحلية هي انعكاس للحكم الراشد .

***أهمية الدراسة:**تكمن أهمية البحث في موضوعنا أن الحوكمة المحلية وتأثيرها على ترشيد النفقات العامة في أن:

تعتبر الحوكمة المحلية من أهم المواضيع التي لقيت اهتماما في ميدان الإدارة.

***أهداف الدراسة:** معرفة دور الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية للإدارات .

التعرف على بعض المفاهيم منها الحوكمة المحلية والنفقات العامة.

إبراز دور الحوكمة المحلية في معرفة كيفية صرف النفقات العامة والحرص على تخفيضها من خلال التسيير العقلاني لها.

التعرف على رشادة التسيير في النفقات.

التعرف على علاقة المتداخلة بين الحوكمة والنفقات في الدولة.

***بمبررات اختيار الموضوع:**

جاء اختيارنا لهذا الموضوع من خلال :

1)إدراكنا لمدى أهمية موضوع النفقات العامة ورشادتها.

2) الرغبة في التعرف على مصطلح الحوكمة المحلية والنفقات العمومية.

3)تنمية المعرفية الذاتية حول الموضوع أعلاه.

4) الرغبة في الإصلاح وتطبيق مفهوم الحكم في الدولة.

***الإطار المكاني والزماني**:قمت بدراسة تطبيقية لفترة ممتدة من 08مارس الى24مارس 2018.

فيما يخص الإطار المكاني: في جانب دراستنا تطرقنا الى دراسة تطبيقية لترشيد النفقات العامة في بلدية( الشلالة )

وفيما يخص الإطار الزماني:

***الدراسات السابقة**:

1نصر الدين لبان، "دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة"، **رسالة الماجستير** في العلوم السياسية،تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2012.

2بلال عوايشة،فاطمة ناصر،إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العمومية للدولة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي،علوم اقتصادية وعلوم التسيير.

***صعوبات الدراسة**: خلال بحثنا قد واجهتنا بعض الصعوبات منها:

قلة المراجع خاصة المتعلقة بموضوع الحوكمة المحلية.

***منهجية البحث:** وللإجابة على مشكلة البحث واختبار صحة فرضياتها، انطلقت الدراسة من ملاحظة المشكلة وصياغتها في شكل علاقة مع المتغيرين المدروسين وهما الحوكمة المحلية والنفقات العامة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري الذي يصف ويفسر الظواهر تفسيرا مفصلا .

***تقسيمات البحث:**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى نتائجه تم إتباع خطة تتضمن ثلاث فصول حيث خصصنا فصلين للجانب النظري ، وفصل ثالث خصصنا له الجانب التطبيقي حيث تمثلت الخطة فيما يلي:

الفصل الأول: المتمثل في الإطار النظري للحوكمة المحلية حيث من خلالها تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة المحلية ومميزاتها ومكوناتها ، والتعرف إلى كيفية الانتقال للحوكمة المحلية والإشكاليات التي واجهتها.

الفصل الثاني: المتمثل في الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية وتقسيماتها وعوامل نجاح ترشيد النفقات العمومية وآثارها وأهدافها وكذا معرفة العلاقة بين الحوكمة المحلية والنفقات العامة.

الفصل الثالث: خصص للجانب التطبيقي حيث تم اخذ نظرة حول بلدية الشلالة ، ثم تم تحديد الأدوات المستعملة في الدراسة وحدود الدراسة، ثم القيام بتشخيص الواقع العملي .

# الفصل الأول:

## الإطار النظري للحوكمة المحلية

**تمهيد:**

إن موضوع الحكومة المحلية من المواضيع الحساسة الذي ظهر بعد الأزمات المالية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة ،باعتبارها عنصر أساسي يقوم بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الشركة، فهي تهدف إلى تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال مجموعة من قواعد فهي عبارة عن عملي تكاملية لإدارة وتسيير الدولة.

وتعتبر الحوكمة المحلية من المواضيع المهمة و ذلك بفضل تعدد آلياتها وارتباطها بظواهر حديثة وباعتبارها وسيلة فعالة في الدولة.ومن خلال إشراك المجتمع المدني وجميع المواطنين، ولا يمكن إرساء نظام الحوكمة المحلية إلا بتوفر بيئة ملائمة لها وفواعل سياسية واجتماعية وقيام بتوعية المواطنين.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث كل مبحث يتناول ثلاث مطالب في المبحث الأول مفهوم الحوكمة المحلية والمبحث الثاني أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية وفي المبحث الثالث الانتقال للحوكمة المحلية والمشاكل التي واجهتها.

## المبحث الأول:مفهوم الحوكمة المحلية

الحوكمة أو الحكامة هي مفاهيم وان تعددت أسمائها نجدها اجتمعت في المعنى نفسه،فهي تلك الأساليب والمناهج التي نحن قد نحتاجها في تسيير أعمالنا،وتسهيل ما قد نقوم به من مهام فهي مفهوم شاسع وقد سنتطرق في هدا المبحث إلا أهم المفاهيم المتعلقة بالحوكمة أين نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ثلاث مطالب بحيث عنونا المطلب الأول بالحوكمة وأطرافها أما فيما يخص المطلب الثاني فهو يتحدث عن نشأة وتعريف الحوكمة المحلية أما في الأخير المطلب الثالث حمل عنوان مميزات الحوكمة المحلية.

### المطلب الأول:تعريف الحوكمة وأطراف عمليتها.

لقد أضحى مصطلح الحوكمة من بين أهم المصطلحات التي عرفت الكثير من الجدل على غرار باقي المصطلحات الاقتصادية أين نجد العديد من العلماء وان اختلفوا في إعطاء مفهوم واحد وثابت لمفهوم الحوكمة ،إلا إننا اخترنا فيما يلي أهم المفاهيم التي تعرف بها:

**تعريف الحوكمة:**

الحوكمة لغة مستمدة من الفعل الثلاثي حكم، حكما، وحكومة في البلاد تولى إدارة شؤونها فهو حاكم جمع حكام.[1] كما يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة في القرن الثالث عشر تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته في قيادتها وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوك نزيه في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب.

الحوكمة حسبما انتشر استخدام المصطلح في مصر في الأعوام القليلة الماضية وحسبما برزت من قبل في الكتابات الفرنسي والأوربي في العقدين الأخيرين، إشارة واقتباس لمصطلح حكم شركة أو بمعنى اصح وأدق "نظام الحكم في الشركة" والمصطلح بذلك المعنى ليس ذو مغزى معبر إذ أن شركات لابد لها من نظام إدارة يحدد طبيعة العلاقات بين المساهمين والمديرين فيها .

والمصطلح في أوربا ثم في بلادنا يقصد به التحول الجوهري في النظر إلى شركة المساهمة بصورة خاصة.

---

– سندرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل تطورات مالية عالمية دراسة حالة الجزائر**، الإسكندرية: دار حامد جديد، 2016، ص 80.

أما الترجمة العلمية للحوكمة والتي اتفق عليها: هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

كما عرفها **بريسيزون**: بأنها الإجراء الإداري والإشرافي والتنسيقي المعتمد والذي يعكس مصداقية إدارة الشركة لمصالح الشركاء. وتعرف أيضا بأنها الأشكال الجديدة والفعالة بين قطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات الحكومية العمومية والجماعات آو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في شكل السياسة.

كما أسهمت المنظمات الدولية المنظمات الدولية في تقديم تعريف لهذا المصطلح كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة. حيث يعتبر البنك الدولي الحوكمة: الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.

أما برنامج الأمم المتحدة: فيعرف الحوكمة المحلية أنها "هي ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية بغرض تسيير شؤون الدولة ، فهي تشمل آليات التطور والمؤسسات على نحو يمكن المواطنين ومختلف التجمعات من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والقيام بالتزاماتهم تحترم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون. أما مؤسسة التمويل الدولية فتعرف الحوكمة على أنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها."

و الحوكمة أو الحكامة أضحت من المواضيع التي لا زالت الحوارات بشأنها مفتوحة وفي بداياتها بالنسبة للمجتمعات التي تسمى بالنامية، حيث لازال المفهوم ملفوفا بكثير من الغموض والالتباس سواء لجهة ميلاده أو لهوية انتسابه ، آو لأبعاده الظاهرة والخفية .[1]

أي أن الحوكمة لا يزال مصطلح يلفه الغموض من منظور دول العالم الثالث وأيضا الدول التي مازالت في طور النمو .

[1] – معتصم بالله الغربالي وآخرون، **حوكمة الشركات المساهمة دراسة في أسواق اقتصادية وقانونية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2008، ص 18.

كما عرفتها اللجنة الانجليزية في 1992: بأنها نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.[1] وعرفتها أيضا بأنها: فن ممارسة الرشادة والعقلانية ،وتعظيم الثقة، وتنمية عوامل الأمان، وتفعيل توظيف الموارد، وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق حكمة

ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية، وحماية المشروعات من عناصر الفساد والرعونة الإدارية.[2]

**ثانيا: أطراف عملية الحوكمة:**

هناك أطراف متعلقة بالحوكمة تشمل كل الأفراد فالكل مستفيد منها، والجميع له دور ومتطلبات وفوق ذلك له مصالح ومنافع وهي:

- **اللوائح القانونية والأعراف:**

يشمل الضوابط والأحكام والقوانين والأعراف والمبادئ الراسخة في أعماق المجتمع.

- **الدولة:**

الدولة كيان إداري له وظائفه وله هيكله الإداري وبنيانه التنظيمي ومؤسساته الفاعلة تتمثل مؤسسات الدولة في سلطاته الثلاث: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية.

- **الأطراف الآخذة الداخلية:**

هم أصحاب الاهتمام وأصحاب العلاقة المباشرة وغير مباشرة بالشركة.[3]

[1] – طارق عبد العال حماد ،**حوكمة الشركات،شركات قطاع عام وخاص ومصارف،المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007 ،ص 11.

[2] – علي احمد زين و محمد حسني عبد الجليل صبيحي، "مبادئ وممارسات حوكم الشركات"، **ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي**، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 73.

[3] – عصمان حسام دين، **محاضرات في حوكمة الشركات**، عمان: دار حامد للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 70، 71.

## المطلب الثاني:نشأة وتعريف الحوكمة المحلية

باعتبار الحوكمة هي علاقات تقوم مابين الأفراد والإدارة مابين المساهمين ومجلس الإدارة هي إجراءات إدارية كانت ولازالت في تطور مستمر حسب الظروف التي تعرفها المؤسسات بشتى أنواعها ،والحوكمة هي مصطلح عرف منذ لقديم أين نجد نشأته الأولى كانت في الأصل ملازمة لمصطلح الحكم الراشد وفيما يأتي لنا تفصيل عن نشأة الحوكمة المحلية وتعريفها.

**أولا: النشأة:**

على الرغم من انتشار مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات ،كالاقتصاد والسياسة، إلا انه لم يتبلور تعريف محدد للحوكمة على الرغم من الاتفاق على المبادئ المكونة له ، ويقوم المفهوم الأساسي للحوكمة على أساس تغيير الأوضاع نتيجة لتوسع الكبير في حجم المجتمعات، والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات ، الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومات عن إدارة شؤون دولها بمفردها . لذلك كان لابد من إشراك الجهات غير حكومي، مثل القطاع الخاص،ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الغير هادفة إلى الربح، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع المدني.

ويتفق المعنيون مع هذا الطرح، ويعرفون الحوكمة بأنها الطريقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية والغير حكومية في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات للناس.[1]

حيث يرى بعض الباحثين بأنه قد ثبت تاريخيا بان للفراعنة المصريين دورا رئيسا في الحوكمة وإرساء التعاليم الحاكمة والمتحكمة في سلوك الأفراد والتجار والمشروعات، حيث أن قراة تعاليم ومبادئ الحكم التي تكتب للفرعون الصغير والتي كان يكتبها الحكام إلى أمراء المناطق ويضعها الكهنة وتعاليم السلوك التي كتبت على المعابد لضبط سلوك الافراد، فانها تعبر عن حوكم متقدمة وراقية في ذلك الوقت.[2]

[1] – بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية**، بريد الكتروني Bassant @ipa .edu.sa

[2] – عمار حبيب جهلوك، **النظام القانوني لحوكمة الشركات**، دار نيوز للطباعة والنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 33.

حيث ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي أسيا، وأمريكا اللاتينية وروسيا، في عقد التسعينيات من القرن العشرين وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، أتت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان سنة 1997.

فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من شركات لازمات مالية كادت أن تطيح بها مما أدى لوضع قواعد الحوكمة لضبط عمل جميع مشاركين في شركة. مما أدى للتحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.[1]

كما تعرف **المحلية**: أن مفهوم الأقاليم (الفضاءات) الذي يعتمد على عدة عناصر ومنها:

- **العنصر الجغرافي**: ويعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال ، وديان ، وغيرها.
- **عنصر الهوية**: أو الانتماء والذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- **توفر مجال (فضاء )ملائم**: تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- **عنصر إداري**: يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات والذي يكون في بعض الأحيان غير عادل لأنه يبنى على اعتبارات غير موضوعية (سياسية، جهوية..).[2]

ويمكن التطرق إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى بروز هذا المفهوم سواء من الناحية الفكرية او العملية فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة حيث تجلت في التغير الذي حصل في دور الحكومة والتطورات المنهجية ومن أهم هاته الأسباب:

1. **الأسباب السياسية**:نجد فيها

– العولمة كمفهوم اقتصادي يعبر عن عالمية التجارة والإنتاج وسهولة حركة رؤوس الأموال وانتقالها بين المجتمعات.

[1] ---، **أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم**، أبو ظبي: سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، ص 05.

[2] – خنفري خبضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، **أطروحة الدكتوراه** فرع التحليل الاقتصادي، جامعة وهران 2: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011،ص 11.

– تزايد دور المنظمات غير الحكومية .

– عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق هذا ما أدى إلى تزايد دو القطاع الخاص.

– انتشار المعلومات وذلك لتصل إلى جميع الناس على المستوى العالمي.

– زيادة معدل التشابه بين الجماعات والمؤسسات .

– ظهور شبكات الانترنت والفضائيات ، التي تؤدي إلى تفاعل ضمن الشبكات على المستويين العالمي والوطني.

– تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها في مبادئها.

– ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسة والحياة العامة.

– ضعف البنية المؤسسة السياسية والإدارية .[1]

– استمرار ظاهرة الدول الأمنية والتي تعتمد على استخدام الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية.

– فشل الدولة: ويتضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية احتياجات مواطنيها، وفشلها في الوفاء بوعودها خاصة .

– عدم الاستقرار السياسي ، حيث إن معظم دول العالم الثالث من شدة الصراعات الداخلية.

– تعثر أغلبية عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية.

– خصوصية المنطقة بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث أن إدارة الحكم اضعف في هذه المنطقة بالنسبة للمناطق العالم الأخرى.[2]

[1] – يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر– الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2016، ص 20.

[2] – قوي بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم الراشد"، **ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتوجهات**، يومي 16-17 أوت 2008، ص 02.

2. **الأسباب الاقتصادية:** وتتمثل في :[1]

– الأزمة المالية التي واجهت الدول وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية.

– الانتقال الإيديولوجي نحو السوق إن الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية و السوق والفردية أعلن كتحدي بالنسبة للدولة.

– ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمة المالية لدول النامية .

– شيوع ظاهرة الفساد عالميا بصفة غير منطقية واحتلالها عالميا واحتلاله قائمة المشاكل التي تعانيها الدول النامية ، نتيجة غياب المحاسبة والمساءلة وعدم توفر عنصر الشفافية في تسيير أمور الدولة وشؤون الحكومة.

3. **الأسباب الاجتماعية** : ونذكر منها:[2]

– ضعف مستوى التنمية البشرية نتيجة زيادة مظاهر الفقر ويتضح ذلك من خلال معاناة مجتمعات دول النامية من سوء التغذية وانتشار الواسع للأمراض المختلفة.

– أزمة البطالة التي تخيم على كامل المجتمعات النامية ، حال دون إيجاد سبل لتخفيف من حدتها في ظل عمليات الخوصصة والتي شملت كافة الشركات والمؤسسات.

– استمرار تفشي ظاهرة الأمية التي كانت نسبة نساءها كبيرة ، وهذا مقارنة بالرجال.

– تضخم السكان كما تصاحبه زيادة في الحاجات ورغبات .

**ثانيا: تعريف الحوكمة المحلية:**

**تعريف الحوكمة المحلية في الجزائر:**

أول ما ورد مفهوم الحوكمة،كان ضمن القانون رقم 06.06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته: حيث عرفته بأنه هو الذي بموجبه تكون الإدارة، مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل المصلحة العامة في إطار الشفافية وكذلك تحدثت عنه المادة11. إذا حللنا هذا جيدا التعريف

[1] – يوسف ازروال، **مرجع سابق**، ص 24-26.

[2] – عائشة تقية، "أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر"، **مذكرة الماستر** في رسم السياسات العامة، 2015، ص12.

الذي أطلقه المشرع الجزائري للحوكمة نجد فيه معيارين فقط، حيث يتضمن مؤشر السلوك بحيث تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، ومؤشر التسيير في إشارته للعمل في إطار الشفافية متجاهلا معيار التنظيم. [1]

وتعرف أيضا الحوكمة المحلية مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركة لتعظيم ربحية هذه الأخيرة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. [2]

والحوكمة المحلية تقوم على ما يلي:

- **المشاركة الشعبية الفاعلية:** تضمن للجميع على حد سواء ان يكون لهم صوت مسموع ومؤشر في اتخاذ القرار ، ومثل هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرعية لحقوق الإنسان التي تضمن حرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار وتصميم السياسة العامة وتنفيذها ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، وكذلك تؤدي المشاركة إلى إضفاء الصفة الشرعية العامة المحلية على ما يتم التوصل إليه من سياسات .
- **حكم القانون ودولة المؤسسات:** أن هذه القوانين غير تعسفية وتحرص السلطة التنفيذية على تطبيقها وإقامتها، فهي تحفظ امن حقوق الإنسان بشكل متساو، وتعلو أسياد القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم.
- **التوجه نحو الجماعية:** حيث ان جميع المصالح الخلافية يتم التوسط فيها للوصول إلى إجماع واسع حول ماذا يعني النفع العام للوطن وللجماعات المحلية وماذا تعني السياسات والإجراءات المنبأة لتحقيق ذلك.
- **العدل الاجتماعي:** يكون لجميع المواطنين رحالا ونساء الفرصة الحياتي لتحسين حياتهم وأوضاعهم في المدن والأماكن الأكثر بعدا.
- **الشفافية:** كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم لآليات صنع القرار .

[1] – **رويبة صديق خضرة، مدى مساهم ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة دراسة حالة مؤسسة اوروبية** ، ص 220.

[2] – عصمان حسام الدين، **مرجع سابق**، ص17.

- **المساءلة:** تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء وهي الطلب من المسؤولين تقديم توضيحات لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم.[1]

كما تعتبر مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة في إطار من الشفافية والمسالة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق .[2]

والحوكمة المحلية الرشيدة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة، وتعرف أيضا بأنها عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية والغير حكومية الرسمية، المكتوبة والغير مكتوبة. كما أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد من خلال تركيزها علة ثلاث مجالات:

- تحقيق الاستقرار السياسي.
- فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
- إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

والحوكمة المحلية تعتبر أنها عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية والغير حكومية والغير حكومية الرسمية المكتوبة وغير مكتوبة ، الداخلية والخارجية التي تنظم حركة المجتمع ، وحركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة أو تبني سياسات معينة.

والحوكمة هي حكم تقوم به قيادات سياسية وإدارية لإدارة شؤون الدولة والمجتمع على مستوى المحلي من خلال الآليات والعمليات ومتطلباتهم ومصالحهم.[3]

في نظر الباحث للحوكمة المحلية نجد أنها في ظاهرها تعبير عن ممارسة السلطة السياسة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وهو التعريف المقدم من طرف اغلب المنظمات الدولية، وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار بما يتفق مع فلسفة العمل الديمقراطي ، غير أنه ومنذ

[1] – نصر الدين لبان، "دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة"، **رسالة الماجستير** في العلوم السياسية،تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2012، ص 23- 26.

[2] افروخ رانية، دور حوكمة شركات في تحسين أداء المؤسسات،دراسة حالة شركة ليانس للتأمينات"، **رسالة ماستر** في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، 2015، ص 19 .

[3] عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، عنابة:مديرية النشر بجامعة باجي المختار ، 2010،ص48.

عقدين طرا تطور على هذا المفهوم وأصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة واطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم ، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

خلال هذه العناصر يمكننا أن نعطي مفهوما للمحلية بأنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين أشخاص ، ممارسات ثقافية..)، تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية التنمية، يقول الاقتصادي **برنارد بيكور** أن مصطلح الأقاليم مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات بتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك.

وعرفت أيضا بأنها أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستغلال والتوجيه أو أحكام الرقابة ، فالحوكمة تعني إذن وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد المؤسسات وحسن توجيهها ومراقبتها من اجل تحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية .

وكذلك عرفت بأنها: مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة ، في إطار من الشفافية والمساءلة ، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق.

الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على تنظيم عمل المؤسسات وتخضعها للرقابة على أداءها من اجل حماية مصالح المستثمر.

الحوكمة المحلية الرشيدة وهي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويوضع الإعلان الذي صدر مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا ديسمبر 1996عناصر الحوكمة الرشيدة على النحو التالي: [1]

[1]-بومدين طاشمة ، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر،جامعة ابو بكر بالقايد ،تلمسان، ص4.

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة.
- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

والحوكمة المحلية: هي الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة، أو مؤلمة مقسمة كجزء من الوحدة السياسة الرئيسية كالأمة أو الدولة ، وكذلك هي هيئة من الأشخاص منصبة أو مؤلفة دستوريا. [1]

## المطلب الثالث:مميزات ومعايير الحوكمة المحلية

تتمتع الحوكمة المحلية بمجموع من المميزات جعلت منها ذو أهمية بالغة لاسيما في الدراسات الاقتصادية أين نجد المؤسسات وهي من أهم المواضيع في هذا الجانب فهي تعتبر بؤرة ومركز الاقتصاد أين تظهر لنا مميزات ومعايير الحومة بالواقع والتي نذكر منها:

- **المشاركة:** هي إحدى المبادئ الأساسية في بناء الحوكمة المحلية وذلك بوجود مجتمع مدني وانتخابات وحسن الإدارة المحلية تقوم على ممارسة الأدوار المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية .
- **الكفاءة والفاعلية:** هي قدرة الإدارة على تحويل الموارد الى مشاريع وخطط لتلبية حاجات المجتمعات المحلية ، وتعني أيضا أن نتائج العمليات الأمثل للموارد التي في متناولها ، ويغطي مفهوم الكفاءة أيضا الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية.
- **المحاسبة:** تعتبر المحاسبة ركيزة أساسية للحكم، ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الحكومية، ولكن أيضا بالنسبة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع والقائمين على المؤسسات وبشكل عام فان منظمة ما يجب أن تخضع للمحاسبة أولئك المتأثرين بقراراتها أو أفعالها، والمحاسبة لا يمكن أن تكون سارية بدون شفافية وحكم القانون .[2]

[1]- بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيلشهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، 2016،ص93.

[2] – لويء صافي، **الرشد السياسي وأسس المعيارية من الحكم الراشد إلى الحوكمة المحلية الرشيدة، بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص 143، 144.

– **الشرعية:** يقصد بها قبول المواطنين للسلطة لتفاعل بين السلطة والمواطنين تعد الشرعية السياسية حيث تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين ،إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن ،على أساس نجاعتها حيث أنها مأخوذة من أراء الجمهور ، كما يرى ماكس فيبر أن النظام الحاكم يكون شرعيا أي صالحا عند الحد الذي يشعر فيه المواطن بالرضا وينشا استقرار بين المرؤوس والمرؤوسين.

– **المساءلة:** واجب المواطنين المسؤولين مهما كانت مناصبهم بغض النظر إلى كيفية الوصول إلى السلطة حيث تنقسم المساءلة إلى ثلاث أنواع هي:

1. **المساءلة التنفيذية** : وهي كل ما يجري على الساحة التنفيذية التي تعتمد في كثير من الدول الراشدة ، إلى إقامة أجهزة حكومية توكل إليها مهمة المحاسبة الذاتية .
2. **المساءلة في النظم الديمقراطية:** وتمثل جزءا مهما في عمل البرلمان ، ويتم خلالها مراقبة عمل الحكومة ، وتحتها تتم المساءلة والمعارضة لضمان استقامة سير العمل ، حيث يعتبر البرلمان الشيء الأهم للإقرار القوانين .
3. **المساءلة القضائية** : تقوم هذه المساءلة على تطبيق القوانين من قبل القضاة حصرا وباستقلالية تامة ، وهو الأمر الذي يضمن تنفيذ القوانين ، وهذه الاستقلالية هي ما تميز هذه السلطة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ، بوصفها تتحمل الدور المركزي في أسلوب إقامة الحكم. [1]

– **إستراتيجية نشر الثقة:** تقوم على أساس بناء علاقة بين المواطنين وبين المثال العام ،عن طريق ثقة المواطن أن ما يؤديه من واجبات اتجاه الدولة ،كما يمكن بناء هذه الإستراتيجية عن طريق:

- تحقيق العدالة.
- تمكين كل المواطنين بالحصول على حقوقهم دون تمييز.
- جودة الخدمات والإسراع في تأديتها.
- الحرص على الملكية العامة وحمايتها.
- بيان طرق الإنفاق والكشف عن مصادر الأموال.
- اعتماد مبادئ الوظيفة العامة.

[1] – أمين عواد المشاقبة و داود علوي المعتصم بالله، **الإصلاح السياسي للحكم الراشد**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 58-61.

- **تمكين المرأة:** هذا الموضوع أصبح محل نقاش للدول المتقدمة وحتى النامية منها، وذلك من منظور أنها عنصر أساسي من عناصر التنمية وحاجاتها ، مع أن طريقة الاهتمام تختلف من بلد لأخر ومن بيئة لأخرى بحكم تغير ثقافة المجتمع.

- **الاختيار:** هو القيمة البديلة لمفهوم العهد والتي تعطي للمجتمع حرية اختيار قيادته السياسة في الأمة على اعتبارها أنها المصدر النهائي للشرعية السياسية وإعطاء المجتمع الحق في تحديد القيادة السياسية.

- **التكافل:** يعني التكافل بين أبناء المجتمع مفهوم سابق على قيام الدولة في المدينة هذا النوع من التكافل ظهر حين حملت القبيلة مسؤولية فداء الأسير ومساعدة المدين.

- **المصلحة العامة:** تطور مفهوم المصلحة العامة في القرن الرابع الهجري في كتابات الأصوليين مثل عزا لدين بن عبد السلام، واستخدمت المصلحة العامة في مقابل المصلحة الخاصة وذلك للإشارة على مصالح المشتركة بين الناس التي ارتبطت بمفهوم فروض الكفاية والمسؤولية الاجتماعية.

- **الشفافية:** اطلاع المواطنين على المعلومات الدقيقة التي تخص الإدارة لبناء حالة من الثقة والمصداقية ، كما تعني أيضا أن صناعة القرارات وتنفيذها يجري وفق قواعد وتعني أيضا المعلومات المتاحة .

- **دولة القانون** : حيث لا يمكن بناء حوكمة محلية رشيدة دون أن تكون المؤسسات خاضعة لقواعد القانونية.

- **الاستجابة:** وذلك بسعي الأجهزة المحلية إلى خدمة الأطراف المعنية من خلال الاستجابة لمطالب المواطنين وتستند على المساءلة التي تستند على الشفافية والثقة. [1]

- **العدل:** تساوي بين الرجال والنساء في جميع المجالات دون التمييز بين الرجل على المرأة.

- **المساواة:** وذلك بعدم التمييز بين أفراد المجتمع في الحقوق والحريات، حيث يعتمد صلاح المجتمع على ضمان شعور كل أعضاءه بان لهم حظ من المشاركة وذلك من اجل تحسين والحفاظ على ما هو في مصالحها.

- **الإدامة:** إمكانية إدامة نشاطات الحوكمة المحلية من اجل تقليص من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية.

[1] - يوسف أزروال، **مرجع سابق**، 24، 25.

- **الخدماتية:** تتمثل في تقديم الخدمات الأساسية للقطاعات والمواطنين من اجل تلبية حاجاتهم خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.

-**اللامركزية:** تعتمد على توزيع الوظائف بين السلطة المركزية داخل الدولة والإدارة المحلية حيث لا يمكن الاستجابة لمطالب المواطنين إلا من خلال تجميد النظام اللامركزية ، حيث يساعد المواطنين في المشاركة في صنع القرار.

- **دورية الانتخابات**:تستخدم لتحديد القيادات مما يتطلب اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات.

-**إستراتيجية نشر الثقة :**بناء علاقة سليمة بين المواطنين والمال العام على أساس الثقة

الشكل (1)يمثل مميزات ومعايير الحوكمة المحلية:

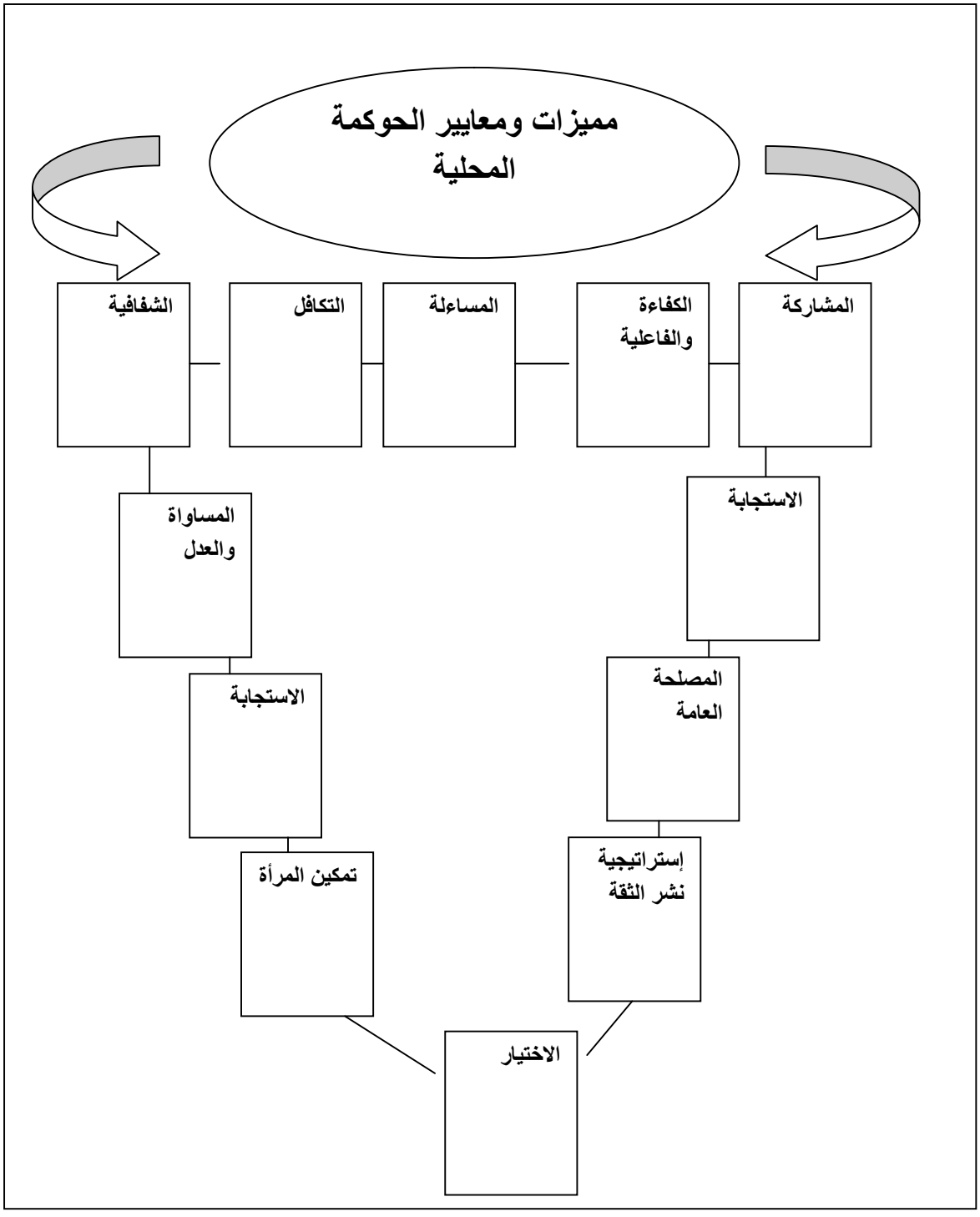


**المصدر من إعداد الطالبة**

## المبحث الثاني: أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية

مما تداولانه عن الحوكمة المحلية من تعريف وخصائص ومميزات من خلالها استطعنا التعرف على المفهوم من جانب نشأته حيث يعتبر ما سبق لمحة استطلاعية للإطار العام للحوكمة بينما سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم أبعاد ومكونات الحوكمة المحلية والتي قمنا بتوزيعهما على التوالي في المطلب الأول والمطلب الثاني بشكل متتالي، بينما خصصنا الثالث إلى أهمية التي تعتبر هي مغزى المبحث هذا وهو كالتالي:

### المطلب الأول: مكونات الحوكمة المحلية

تتكون الحوكمة المحلية من جملة من الفواعل والمكونات التي تتفاعل فيما بينها والتي لا يمكن أأن تكون إلا إذا تواجدت وتفاعلات فيما بينها فغياب مكون واحد قد يبدو لنا أمر عادي إلا انه لا يمكن للحوكمة أن توجد إلا بوجود هاته المكونات جميعا وتتمثل هاته المكونات في :

- **المجتمع المدني المحلي**: يعتبر فاعلا أساسيا بالنسبة للحوكمة المحلية فهو عبارة عن مجموعة من الأعمال التطوعية الحرة المستقلة عن الدولة التي تنشا بغرض تحقيق المصالح المادية والمعنوية على المستوى المحلي وذلك بإتباع الأساليب السلمية.

ويرجع أهمية هذا المجتمع إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة إضافة إلى عدم قدرة الدولة على تلبية حاجياتها أي تخص المواطن المحلي مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني المحلي في العملية التنموية. [1] وبالتالي يمكن قول أن غياب المجتمع المدني المحلي بمؤسساته المختلفة على المستوى الإداري هو التفرد بالقرار وانعدام المساءلة لدى أجهزة الدولة. [2]

- **القطاع الخاص المحلي**: هو مجموعة من المشاريع التنموية الخاصة الغير تابعة للدولة في قطاعات الصناع والزراعة والتجارة والخدمات مثل المصاريف الخاصة ووسائل الإعلام الخاصة[3]. فهو يساهم في دعم منظمات المجتمع المدني في تدعيم نشاطاته من خلال توفير الخبرة اللازم في عمليات التنموية بالشراك مع المجتمع المحلي مثلا يقوم

[1] – عبد النور ناجي، **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، عنابة: مديرية جامعة باجي مختار للنشر والتوزيع ، 2010، ص 83.
[2] – إسماعيل شعلي، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ص 97.
[3] – ناجي عبد النور، **مرجع سابق**، ص 85.

القطاع بتامين القروض للإسكان، ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدراته على نشر المعلومات وتسهيل الحصول عليه. [1]

لذا نجد أن مفهوم الحوكمة المحلي يعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص المحلي، في إحداث نقلة نوعية من نطاق المجتمع من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة ودور المجتمعات المدني بشكل متكامل.

- **الحكومة المحلية**: تعتبر الحكومة المحلية ذات نظام ديمقراطي حكومة منتخبة ، وليس المقصود هنا الحديث عن الحكومة المحلية بل يعني بالحديث عن الإدارة المحلية والتي يمكن تعريفها بأنها: تعتبر الحكومة المحلية هنا قاعد لامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق فكرة الديمقراطية.[2]

[1] – إسماعيل شعلي، **مرجع سابق**، ص 98.

[2] – عبد الكريم الكايد، **مرجع سابق**، ص 45.

الشكل (2) يوضح مكونات الحوكمة المحلية :

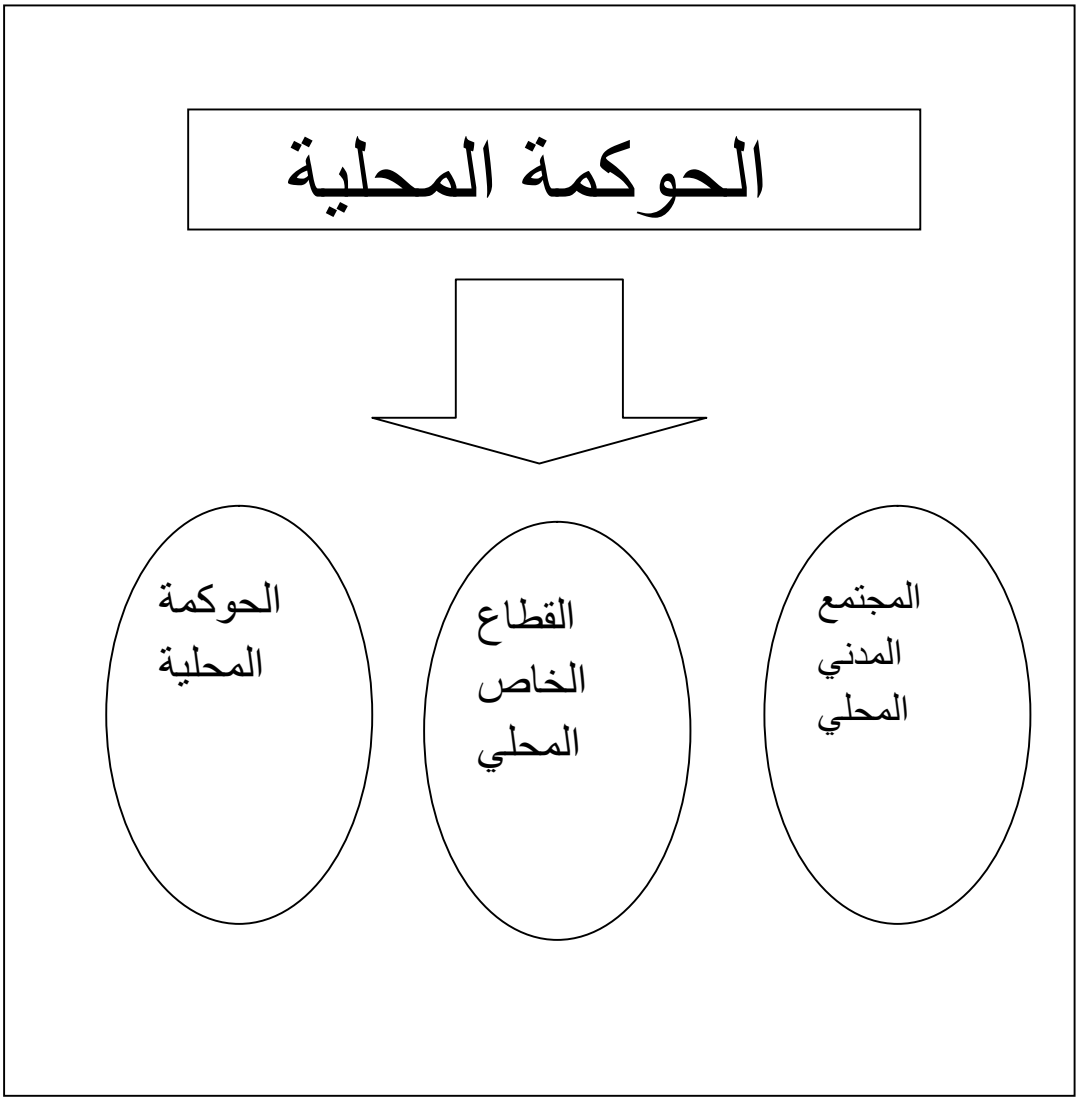


**المصدر: من إعداد الطالبة**

**المطلب الثاني: أبعاد الحوكمة المحلية**

تقوم الحوكمة المحلية على ثلاثة أبعاد مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا:

- **البعد السياسي**: يعتبر من الأبعاد الضرورية التي تقتضيها الحوكمة المحلية من خلال توفر شرعية السلطات الحاكمة مما يعني ممارسة هذا الحكم بطريقة سلمية وشرعية، حيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة الحاكمة مما يعني ممارسة هذا الحكم بطريقة سلمية نزيهة وشفافة تمثل المؤسسات التشريعي حلقة الوصل بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية التي تقوم بوضع القواعد القانونية. ويقوم البعد السياسي على تكريس الاستقرار السياسي من خلال الشروع في تطوير المشاريع التي يعتمد عليها المجتمع، وذلك للانتقال من المشاكل التقليدية إلى البحث عن متطلبات جديد تتوافر مع هذا العصر.
- **البعد التقني (الإداري)**: يركز هذا البعد على الإدارة العامة وذلك بوجود نظام إداري فعال يقوم بأداء مهامه الإدارية التي تستند إليه من خلال مكافحة الفساد الإداري ومعالجته والقضاء على البيروقراطية وتوفير حقوق وواجبات الموظفين، كما يساهم في إشراك المواطنين في الحكم من خلال الاستجابة لمتطلباتهم معتمدا على الشفافية والمحاسبة.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: إن مضمون المحوري لهذا البعد هو تحقيق المجالين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية وأتاح الفرص المتساوية للمواطنين وعلى الصعيد الاقتصادي التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع دول الأخرى ان البعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم من خلال التوزيع العادل للثروات والملاحظ انه أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد من خلال تركيزها على ثلاث مجالات :
  - تحقيق الاستقرار.
  - فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
  - إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

ويرى محمد عبد الجابري إن الحوكمة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود استقرار سياسي ومؤسسات شرعية وفعالة وتعددية سياسية، وتداول سلمي على السلطة وعليه من الصعب إيجاد نموذج عام للحوكمة يصلح لكل

مجتمع بخصائصه لكن هذا لا يعتبر سببا في بقاء الدول المتخلفة على ما هي عليه، بل عليها الاجتهاد في إيجاد آليات للحوكمة تتماشى مع أوضاعها وخصائصها. [1]

## المطلب الثالث: أهمية وتحديات الحوكمة المحلية

سنتطرق في هذا المطلب على أهمية الحوكمة المحلية والتحديات التي واجهتها. باعتبار الحوكمة المحلية احد أهم المفاهيم التي شغلت مجال واسع في شتى المجالات لاسيما المحلي منه ويعود ذلك لأهميتها الكبرى بالنسبة لدول سواء المتطورة منها أو سائرة في طور النمو وبالرغم من التحديات التي تعرض ولا يزال يتعرض لها هذا المفهوم على سائر المصطلحات الأخرى.

**أولا: أهم التحديات والأهمية التي تتسم به الحوكمة المحلية** نجد:

- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن؛ والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء ومن ثم تفادي تكاليف نظم الرقابة الداخلية.[2]
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.
- التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المرجعين الخارجيين.
- ضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس الإدارة الشركة أو أي أطراف داخلية أخرى.
- تشجيع الاستثمار والتنمية المستدامة.
- تشجيع التنافس.
- تشجيع على زيادة الإنتاجية والابتكار.
- تشجيع على العمل على الكفاءة وتقلل الفاقد.
- تجعل الأسواق المالية مستقرة.
- تنامي أسواق المال.

[1] – بسام سامي، "المساءلة كآلية لتفعيل الحوكمة المحلية، دراسة حالة بلدية ورقلة"، **مذكرة ليسانس**، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2013، ص22.

[2] – مجدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة شركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشور في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 18.

- تشجيع على القيام بعلاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب المصالح الأعمال والدولة.
-

- تقلل من رأس المال تقوية السمعة تحسن الإنتاجية تبني علاقات قوية بين أصحاب المصالح الأعمال والدولة.
- تحسين أداء الشركاء.
- تقلل من تكلفة رأس المال.
- تقوية السمعة
- تحسن السمعة
- تحسن الإنتاجية
- تبني علاقات قوية بين أصحاب المصالح
- تحمي حقوق المستثمرين
- تحقق اثر المخاطر تزايد السهولة
- تزايد فرص الحصول على التمويل الخارجي.[1]
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف المؤسسة التي تراعي مصلحة المساهمين.
- كما تؤدي إلى الانفتاح على الأسواق المال العاكسة وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية فإذا كانت المؤسسات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية التي يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة اقل.
- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت؛حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل.

[1] - افروخ رانية، **مرجع سابق**،ص 21.

– الإفصاح الكامل على أداء المؤسسة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذ من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المؤسسات.

**ثانيا:تحديات الحوكمة المحلية**

– إن عملية تأسيس اللامركزية لا تزال في مراحلها الأولى في بلدان كثير من العالم؛ولهذا نراه أن مؤسسات الحكم الحضري المحلي أو البلديات لا تزال تفتقر إلى السلطة والقوة الأزمتين لتنفيذ مهامها؛ويعود ذالك إلى السيطرة الشديدة ؛ وأحيانا المطلقة من قبل الحكومة المركزية على سير العمل البلدي وعلى المسؤوليات المالية التي تضطلع بها:

– البلديات والحكومات المحلية بما في ذالك التدخل في الإجراءات الإدارية وتعيينات الموظفين.

– إن النمو السريع للمدن وعجز السلطات المحلية على الوفاء بطلب الخدمات المتزايدة ؛ أدى في بعض البلدان إلى تقليص دور البلديات والسلطات المحلية والى إنشاء مؤسسات شبه حكومية تابعة ضمنيا للحكومة المحلية المركزية للإشراف على هذا النمط من طلب على الخدمات المتزايدة؛لاشك في أن اتخاذ خطوة من هذا النوع يقلل من أهمية وجود الدور البلديات في التنمية المحلية.

– المحاباة وتضارب المصالح في القطاعات اللاحكومية نتيجة السيطرة التنفيذية على التعيينات الوظيفية وكذالك التقسيمات الفضائية والنيابية ؛لاشك في أن اتخاذ خطوة من هذا بالإضافة إلى ذالك غياب الحافز لتبليغ عن الفساد وعدم توفر الحماية القانونية.

– زيادة الشفافية عبر إتاحة المعلومات للجميع وخاصة معلومات الحديثة دقيقة لها علاقة بالموازنة والإنفاق وتقييم الموظفين العموميين واطلاع الجمهور على كل شيء

– زيادة المشاركة العامة في صنع القرار عبر الاستماع إلى الناس ومشاركتهم في كل شي؛ونشر مسودات جميع القوانين وإعطاء الناس حق الاعتراض على القوانين واللوائح؛ وان يكون الاستفتاء بسيطا وسهلا وشفافا وسهل التنفيذ.

– الحد من هيمنة المسؤول الحكومي عبر إجراءات محددة أهمها عدم تركيز قرارات الترخيص لأي أمر وعبر إصدار قوانين واضحة غير معقدة وغير متضاربة ووضع إرشادات للإفصاح عن كل شيء.

– تقليل الأعباء القانونية والرسوم المفروضة على الكثير من الأمور والكثير من التوقعات

- إصلاح الهيئات والأجهزة الحكومية عبر تنفيذ مواثيق السلوك.
- إن النظر إلى لنظام الحومة كنظام سوف يسهل تحليل مركبات هذا النظام ومدى ترابطهما

حيث يمكن تقسيم الحوكمة كنظام إلى مدخلات ونظام تشغيل وثم مخرجات وبالتالي يمكن تجسيد الحوكمة المحلية كمنظومة بالشكل التالي:

- **مدخلات النظام**: حيث يتكون هذا الجانب بما تحتاج إليه من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت مطالب ومتطلبات قانونية وتشريعية أو إدارية اقتصادية.[1]
- **نظام تشغيل الحكومة**: ويقصد به الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة وكذالك المشرفة على هذا التطبيق وجهات الرقاب وكل كيان إداري داخل المنظمات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة.
- **مخرجات النظام**: لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع ؛فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية. فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاته .

كما يوجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من **التحديات** يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- **الفساد**: عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة ،فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة بعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية، الى جانب ذلك فان للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية.
- **الممارسة العملية والديمقراطية**: إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبيق بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل.

[1] - بوحنية قوي، **مرجع سابق**، ص 56- 58.

الشكل (3 ) يمثل أهم التحديات التي تواجه الحوكمة المحلية:

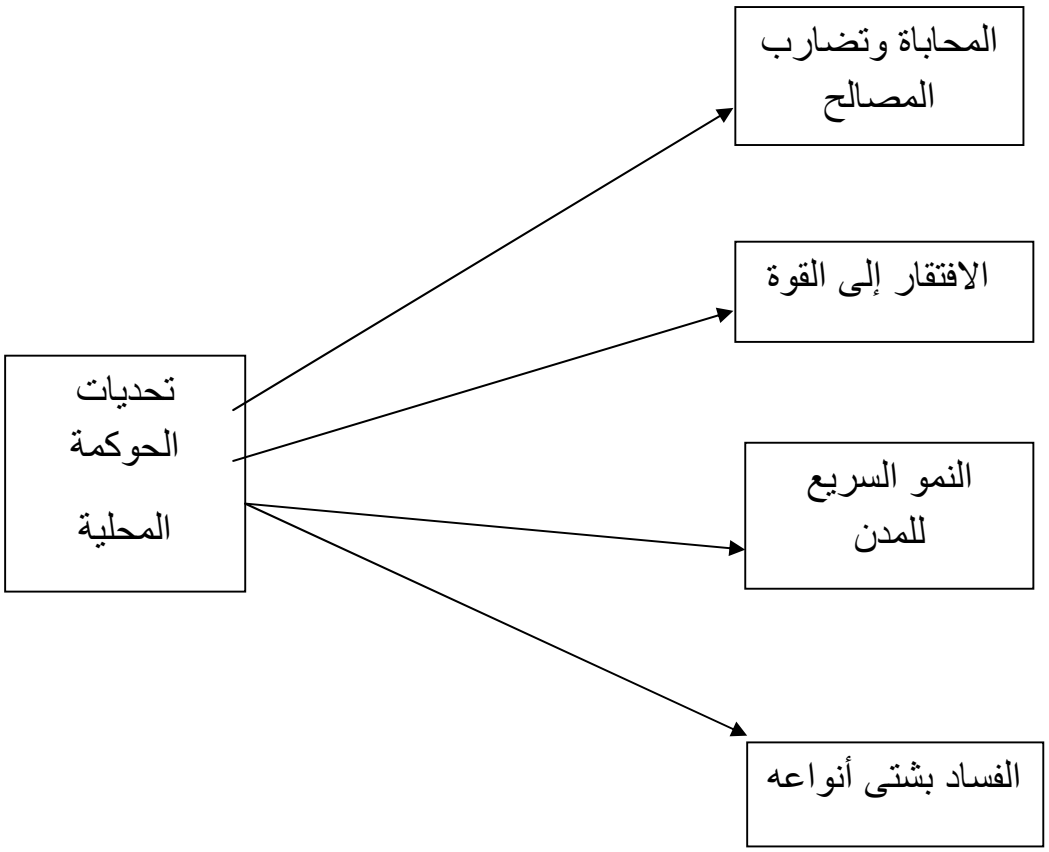

## المبحث الثالث:الانتقال للحوكمة المحلية والمشاكل التي واجهتها

لدينا في هذا المبحث أيضا ثلاث مطالب المطلب الأول الانتقال للحوكمة المحلية والمطلب الثاني نتطرق إلى الإشكالية التي واجهت الحوكمة المحلية بالنسبة للمطلب الثالث يتحدث على أهداف الحوكمة المحلية.

### المطلب الأول: التحول نحو الحوكمة المحلية

لقد شهد العالم في نهاية القرن الماضي مجموعة من التغيرات التي طرأت على المستوى الدولي والوطني، والتي أدت إلى بروز ظواهر جديدة ومفاهيم حديثة ، ومن بين هذه المفاهيم الحوكمة المحلية التي اجتهد المفكرين والباحثين حتى رجال السياسة في تحديد مفهومها وماهيتها ومدى ارتباطها ببعض المفاهيم التي عاصرتها من جهة، وتعددت الدراسات التي تجريها مخابر البحث في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا للتوصل الى مفهوم نموذج متفق حول الحوكمة بشأنها من طرف الجميع من جهة أخرى .

وهناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحوكمة من الباحثين النظرية والعلمية، فالحكومة تمثل انعكاسا للتطورات التي طرأت على طبيعة دور الحوكمة من جهة ، كما أنها تأثرت بعدة تغيرات منهجية وأكاديمية من جهة أخرى ،وتكمن أهم الأسباب العملية عموما والعلوم السياسية خصوصا للتوصل إلى مفهوم نموذج متفق حول الحوكمة بشأنها من طرف الجميع من جهة أخرى .

وتكمن أهم **الأسباب العملية** في:

- **الاسباب السياسية:**

العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات ترتبط ب:

عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تزايد دور المنظمات الغير حكومية.

عولمة الأفكار الليبرالية.

ظهور إدارة المعلومات.

- عجز الأجهزة الحكومية عن التكيف لمتطلبات المتزايدة للمجتمعات .
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية.
- ضعف البنية المؤسساتية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية.
- استمرار ظاهرة الأمنية التي تضيق على الحريات الأساسية ، وقمع بقية الفواعل المجتمعية الأخرى.
- فشل الدولة عن القيام بمهام الأساسية المتمثلة في تلبية احتياجات مواطنيها.
- تراكم موروث المساءلة السياسية الذي يقوم على مراقبة تصرفات وأداء السلطة السياسية.
- عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث خصوصا التي تتميز بتسلط النخب الحاكمة وعدم فسحها المجال أمام المجتمع المدني.
- تراكم مبررات المساءلة السياسية.
- **الأسباب الاقتصادية:** الأزمات المالية التي أصبحت تمر بها الدول الوطني من حين لأخر، وتعجز عن مواجهتها. [1]

– الانتقال نحو نموذج اقتصاد السوق وتبني النموذج الليبرالي وتحول النظرة حول دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الحياة السياسية والاقتصادية.

– انتشار ظاهرة الفساد وتفشيها في جل الدول مما تتطلب ايجا دالية فعالة لمواجهته.

- **الأسباب الاجتماعية:**

– تراجع المستوى المعيشي للأفراد في الدول النامية في المجالات الصحية ، التعليمية ، المالية، وتراجع مستويات التنمية البشرية.

– تفشي ظاهرة الأمية خاصة بين النساء في الدول النامية.

أما من الجانب المعرفي فان التغيرات التالية كان لها دور فعال في تبلور مفهوم الحوكمة :

[1] – عروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية دراسة حالة الجزائر"،**رسالة الماجيستر** في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011-2012، ص 33.

- ظهور مفاهيم للتنمية ،متمثلة في التنمية السياسية والتنمية الشاملة ، والتنمية المستدامة بأبعاد ومستويات جديدة.

- ظهور ما يعرف بالليبرالية الحديثة نهاية الثمانينات ، من حيث النموذج بظهور اتجاهات تركز على إدارة الحكومة بواسطة البيروقراطية وإعادة هندسة الحكومة لزيادة كفاءتها.

كما تم التطرق إلى مشاريع تحديث الدولة من خلال التسيير العمومي الجديد والذي يتميز ببناء علاقة بين الإدارة والمواطن على أساس الزبونية وفق منطق اقتصادي .[1]

## المطلب الثاني: الإشكالية التي واجهت الحوكمة

لقد عرف مفهوم الحوكمة الكثير من الإشكالات منذ نشأته وحتى خلال مراحل تطوره ولعل أبرز إشكالاته إشكالية الترجمة وهل هو مرادف لبعض المفاهيم مثل اقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو .....،فالكثير من المفكرين من تطرق لهاته الإشكالات والتي تتمثل في:

**إشكالية الترجمة** : فقد عرف نقل مفهوم الحكومة من اللغة الانجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية عدة إشكاليات تتعلق أساسا بتعدد الترجمات من جهة،وعدم تغيرها عن مفهوم حكومة من جهة أخرى.

وقد رأى البعض أن الحوكمة يقابلها في اللغة العربية الحكم الصالح، إلا أن هذا التعريف قيمي معياري إلى حد بعيد لأنه يعبر عن سلوك أخلاقي يتعلق بالإنسان وليس سياسة وممارسة الحكم من طرف الدولة كبناء مؤسساتي. وترجم البعض هذا المصطلح على أنه الحكومة ،لكن الجميع رفض هذه الترجمة لأنها ارتبطت بشدة بالهيئة الحاكمة.

كما تبنى مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بالقاهرة عبارة "إدارة شؤون الدولة والمجتمع "كمرادف مصطلح الحكومة، نظرا لأنها تعكس أهداف الحكومة ،لكن إذا سلمنا بهذا فإنه من الواجب إضافة كلمة القطاع

[1] – سلوى شعراوي، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع–إشكالية نظرية"، في سلوى جمعة وآخرون: **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001، ص 01- 18.

الخاص كطرف فعال في الحكومة ،بينما ثبتت هيئة الأمم المتحدة مصطلح الحاكمة،إلا أن هذا المصطلح له دلالاته في التراث الفكري الفقهي السياسي العربي الإسلامي، من خلال مفهوم الحاكمية كله .

ومن المفكرين العرب من رأى بالأخذ بكلمة واحدة كترجمة بدل عبارة كاملة ،من خلال ترجمة الحكومة إلى الحكم على الرغم من إدراكهم بأن كلمة الحكم لا تعبر عن الجانب المجتمعي للحكومة وتحصره في الدولة. ونتيجة هذا التجاذب، يرى د.**عابد الجابري** بأن ترجمة الحكومة إلى العربية مع الأخذ بجميع جوانب المفهوم غير ممكن، وقد اقترح أن يتم نصف الكلمة كما هي في اللغات الأجنبية مع كتابتها بأحرف عربية(توفرنس).[1]

1. **إشكالية التعريف:** يقابل تعريف الحكومة ما يقابل بقية التعاريف في العلوم الاجتماعية فمن الصعب وضع تعريف بسيط واضح وشامل لجميع عناصر الظاهرة يمكن تعميمه على جميع المجتمعات.

فكثيرا ما يضحى الباحث بوضوح معنى التعريف الرغبة في إيضاح جميع عناصر الظاهرة كما قد يفرط في التبسيط ما يعيق الفهم الجيد للظاهرة. وقد صنف **أرفودر** التعريفات التي تناولت الحكومة إلى ستة (06) محاور:

**المحور الأول:** يدرس العلاقة بين آليات السوق والتدخل الحكومي والنفقات العامة،ويهدف أساسا إلى الحد من التدخل الحكومي وضبط النفقات العامة والخصوصية.

**المحور الثاني:** يركز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال.

**المحور الثالث:** يدعو إلى إدخال مبادئ إدارة الأعمال في الإدارة الحكومية بتطبيق قيم جديدة كقياس الأداء والمنافسة والتمكين ومعاملة الملتقي على أساس أنه زبون لضمان الفعالية والكفاءة لكن هذا الرأي أهمل الجانب الاجتماعي للدولة.

**المحور الرابع** : الحكومة تعبر عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع وهو امتداد للمحور السابق لكنه يربط بين الجوانب الإدارية والجوانب السياسية من خلال التركيز على القيم الديمقراطية والمؤسسات الشرعية.

[1] – بلوصيف الطيب، "الحكم الرشيد المفهوم والمكونات"، **ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول :الحكم الراشد واستراتجيات التغيير في العالم النامي**، الجزائر: جامعة سطيف، يومي 8-9 أفريل،2007.

**المحور الخامس:** يرى أن الحكومة تتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في مجموعة من الأجهزة والمنظمات،وإن كان هذا المحور يشمل جميع الفواعل فإنه مجمل وغير دقيق ولا يوضح المعنى والمقصود بالحكومة.

**المحور السادس:** يرى أن الحكومة تتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات السياسات العامة ما هي إلا تفاعلات بين فواعل رسمية وفواعل غير رسمية.

2. **إشكالية النموذج:** تتمثل هذه الإشكالية في مدى تلاؤم مضمون وأفكار الحكومة مع جميع المجتمعات،إذ يرى البعض أنها تعكس منظومة.[1]

## المطلب الثالث: أهداف الحكومة المحلية

تتميز الحوكمة المحلية بمجموعة الإجراءات والقواعد التي تستوجب على المؤسسات تطبيقها والعمل بها وتفعيلها بالشكل القانوني الواجب إتباعه من طرف مجلس الإدارة والعاملين بها وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف إلي تجعل منا المتميزة عن باقي المؤسسات و من بين هذه الأهداف نذكر:

1. إعادة تشكيل الهيئات الإدارية والرقابية في الشركة .
2. توفر أكبر قدر ممكن من الضمان لصغار المساهمين في شركات من جهة وللمتعاملين معها من خلال تحقيقه لخطط الشركة وأهدافها.

3. تعزيز الثقة باستقرار اقتصاد الوطني والقضاء على الفساد المالي والإداري وظاهرة الاحتيال.[2]
4. تحسين الشفافية وتخفيض المخاطر من خلال الاعتماد على التبادل النقدي أو التبادل الإلكتروني.
5. تحسين الحوافز التي تساعد على التحمل الرشيد للمخاطر مثل إصلاح التعويضات والمركبات.[3]

[1] – سلوى شعراوي، مرجع سابق، ص 20.

1- عمار حبيب جهلوك،مرجع سابق،ص ص 26-27.

[3] – ضياء مجيد المسوي، **عولمة الحوكمة المالية**، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2013، ص 16، 17.

6. بناء وسيادة وثقافة الحكومة الجيدة في المجتمع.
7. التزام المؤسسات بقواعد العمل.
8. تحسين العلاقة بين الإدارة وجميع أهداف ذات المصالح.
9. تمكين المتعاملين على اتخاذ القرار المناسب.
10. إمداد المساهمين بالمعلومات ذات الأهمية الخاصة.[1]
11. معالجة الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدها العالم.
12. تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.
13. تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
14. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات.
15. التوضيح وعدم الخلط بين المسؤوليات الخاصة لأداء مؤسسات.
16. تقييم أداء الإدارة العليا،تعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة ب
17. تمكين المؤسسات من الحصول على التمويل المرغوب من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب،وذلك من خلال بناء ورفع درجة الثقة في المؤسسات.
18. إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين وقيامهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسة.
19. إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة بما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.
20. تحسين أداء أنشطة المؤسسة وضمان حصولها على الأموال بتكلفة منقولة.[2]
21. تقليص الفجوة الناجمة عن عدم المساواة و الاحتقان الاجتماعي.
22. ضمان مشاركة كل المواطنين في عمليات تنمية الجماعات المحلية .
23. العمل على زيادة الإحساس بالملكية المحلية عند مواطني الجماعات المحلية بواسطة الإجراءات وبرامج التنمية المختلة أي العمل على تنمية الإحساس بالمواطنة.

[1] – أفروخ رانية، المرجع سابق ،ص 19.".

[2] – عطا الله وراد خليل ، محمد عبد الفتاح العضماوي، **الحوكمة المؤسسية المداخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، القاهرة: مكتب الحرية للنشر والتوزيع، 2008، ص 36.

24. المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءل اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي والنزاهة العمل الذي يؤدي إلى تحقيق النمو المستدام.

25. ضمان استمرارية هذه المبادئ لأهميتها ودقتها .

26. معالجة التغيرات ذات الصلة في كل من قطاعي المال والشركات.

27. دعم الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام والاستقرار المالي وذلك عند توفر مجموع من الحوافز.

28. تقليل المخاطر المالية والاستثمارية ، وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع جذب الاستثمارات وتدفق الأموال المحلية والدولية.[1]

[1] – بوحنيفية قوي، مرجع سابق، ص 55، 56.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الحكومة المحلية من خلال التغيرات الجذرية في أسلوب الإدارة العامة فهي تعتبر من قضايا المهمة في المجتمع كما تعد من المواضيع الحديثة التي يتم تناولها في وقتنا.

حيث لا يمكن إرساء نظام الحكومة المحلية إلا بتوفير بيئة ومناخ ديمقراطي ملائم.

وللحكومة المحلية أهمية كبيرة في تزايد العديد من اقتصاديات المتقدمة وظهرت خاصة بالانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول العالم، حيث تهدف الحكومة في محتواها إلى تطوير وتغيير في أداءها وتحقيق الشفافية والمصداقية وذلك بتطبيق السليم لها.

# الفصل الثاني:

## ترشيد النفقات العامة

**تمهيد:**

تحتل النفقات العامة مكانة في ميزانية الدولة حيث تعتبر من المتغيرات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق مجموع من الأهداف ، لان تزايد الإنفاق العام في الدول النامية مرتبط بمتغيرات محلية وعالمية يصعب التحكم فيها، حيث لا يمكن علاج عج الموازنة العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام، بل بترشيد هذه النفقات عن طريق تسيير العقلاني ، حيث تشكل دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية ، إذ تلجا الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر ركيزة مهمة في الدولة وذلك من اجل إشباع وتحقيق مختلف أهدافها في جميع المجالات ، حيث الإنفاق يؤثر بشكل كبير في النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث لكل فرد في المجتمع حاجات ورغبات يسعى الوصول إليها .

حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنفقات العامة.

المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة.

المبحث الثالث: المراحل العملية في ترشيد النفقات العمومية.

## المبحث الأول:الإطار المفاهيمي لنفقات العمومية

سنتحدث في هذا المبحث على ثلاث مطالب نتعرف فيهم على مفهوم النفقات العامة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني نشأة وتطور النفقات العامة وفي المطلب الثالث تقسيمات النفقات العامة.

### المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

لقد اختلف العلماء والباحثين على مفهوم النفقات العامة كل عرفها حسب رأيه وحسب البيئة المحيطة به ،فقد قدم الكثير من هؤلاء العديد من التعاريف حول النفقات العامة والتي وان اختلفت صيغتها غير أنها تصب في المعنى نفسه والهدف نفسه،وعليه ومن ضمن أهم المفاهيم المتداولة نجد:.

**أولا: تعريف النفقات العامة:**

فا**لنفقة** في اللغة: مشتقة من كلمة نفق وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك انه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها ، ويقال انفق الرجل، أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير الإنفاق.[1]

وقيل أن الإنفاق هو بذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير –والفقر والإملاق– وفي تنزيل العزيز: قال تعالى: "قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتهم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتورا".

**العام**: أما مصطلح العام فهو لفظ مشتق من الفعل عم، على وزن اسم الفاعل: ومعنى الفعل عم شمل ، تقول عمهم الأمر عموما أي كلهم، فالعام هو الشامل وخلاف الخاص، والعامة خلاف الخاص.[2]

**اصطلاحا**: تعرف النفقات على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة.[3]

---

[1] – باسم احمد عامر، **نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم**، الأردن: دار النفائس لنشر والتوزيع، 2007، ص 25.

[2] – كرودي صبرينة، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، **أطروحة دكتوراه** العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، ص 03.

[3] – سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مصر: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 27.

كما تعرف بأنها المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة وذلك من اجل إشباع الحاجات العام وتحقيق الصالح العام.[1]

وتعرف أيضا بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات العامة،أو هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من اجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكال متعدد حيث أنها يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين او منح الإعانات.

كما يعرفها البعض على إنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة او إحدى تنظيماتها ) قصد تحقيق منفعة عامة. [2]

كما تعتبر تلك النفقة التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانيتها السنوية ومخططاتها التنموي لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا لتشريع، ويأمر بتنفيذها المسؤول الإداري المؤهل قانونا ويؤديها محاسب عمومي مختص.[3]

والنفقة العامة هي الاعتماد المرخص باستعماله وصرفه من اجل تغطية خدم او اقتناء شيء يعود بالمنفعة العامة. [4]

وهي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقه خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع التي تنظمه هذه الدولة.[5]

[1] – علي العربي و عبد المعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، الكويت: للنشر والتوزيع، ص 32.

[2] – بلال عوايشة،فاطمة ناصر،إصلاح **الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العمومية للدولة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي،علوم اقتصادية وعلوم التسيير،2016،ص32.31.

[3] – طاهر رزوق، **تنفيذ النفقات العمومية**، د.د.ن، 2011،ص 02.

[4] – دندني نجي، **المالية العمومية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2014،ص 205.

[5] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص 38.

حيث يقول **يودريارد** أن كل الأشياء بما فيها النقود هي معبرة في ضرورة الأولى بالتي تمتلك الإشارة أي دلالة على المكانة الاجتماعية لمالكها ، لا تستخدم أشياء بشكل أولوي لإشباع مزعوم للحاجات لكنها تشكل قبل كل رمزا للمظهر المرموق للقوة. [1]

إن النفقات العامة لا تقاس بكمية مجمعة نوعية ينبغي تقديرها انطلاقا من حسابات الإدارات العام في المحاسبة الوطنية. على هذا التقدير إن يأخذ بالاعتبار، نفقات العام

المركزية (خاصة الدولة) ، الإدارات العامة المحلية(إقليم ، محافظات، مديريات، ضمان الاجتماعي). [2]

وتعرف أيضا على أنها: هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشاريع والتراتيب السارية.ويأمر بتنفيذها المسؤول الإداري المؤهل قانونا لذلك ويؤديها محاسب عمومي مختص.[3]

**ثانيا: أركان النفقات العامة:**

- **استعمال مبلغ نقدي:** أي أن الدولة عندما تقوم بالإنفاق، سواء من اجل شراء سلع أو خدمات ، او من اجل تقديم إعانات للأفراد او لبعض المشاريع الاقتصادية فجميع صور الإنفاق هذه يجب أن تتم في شكل نقدي حتى نقول أنها نفقة عامة، يستبعد من النفقات جميع الإعانات التي تقدمها الدولة في شكل عيني.
- **صدور النفقة من شخص معنوي عام:** لا تعد النفقات نفقات عام إلا إذا صدرت من شخص معنوي عام كالدولة ممثلة في الوزارات المركزية أو الأجهزة المحلية كالولايات أو مجالس المحافظات والمدن والقرى، أو الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقل. والمقصود بالشخص العام هو ذلك الشخص الذي ينظم قواعد القانون العام ، وعلاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وقد استند الفكر المالي لتحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين إحداهما قانوني والأخر وظيفي:

[1] – فردريك بولون، **الاقتياد العام**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، بيروت: مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، 1991، ص 425.

[2] – برينيه وا.سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، القاهرة: للنشر والتوزيع، ط1، 1989، ص 156.

[3]-طاهر زروق ، تأدية النفقات العمومية، ص2.

- **المعيار القانوني**: ويستمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق فإذا كان من أشخاص القانون العام فان النفقة تعد عامة مهما كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فان النفقة تعد خاصة حتى إذا كان الغرض منها تحقيق منفعة عام ، مثلا إذا قام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة ، وتبرع بها، بالرغم من كون الهدف هو تحقيق منفعة عامة، إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص، وعليه فالإنفاق هنا لا يعد إنفاقا عاما.
- **المعيار الوظيفي**: ويستمد هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق ، وليس على الطبيعة القانونية له، وبناء على ذلك فلا تعتبر جميع النفقات العامة التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة ، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة ، وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقة خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة ، الذين فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه نفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.[1]

إن الركن هو نتيجة لفكرة أن المصالح العمومية لم تنشا لتحقيق المصالح الشخصية ، وإنما بلوغ غاية أسمى، ومن جهة أخرى أن المال المنفق قد تم تحصيله وتحمل عبئه جميع الأفراد ، فلا بد أن ينتفع به الجميع ، فكلما يكون العبء عام يجب أن يكون النفع عام.[2]

## المطلب الثاني:نشأة وتطور النفقات العامة

مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بالعديد من المراحل التي تحدد فيها مفهومه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها،وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المختلفة التي طالما عرفت التطور من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى فصل الدولة عن الحياة الاقتصادية ومن ابرز المراحل التي عرفها الإنفاق والنفقات العامة نقف على هذه المتمثلة في ما ياتي:

[1] – ايبو وهيبة، **تنفيذ النفقات العمومية والرقابة عليها في الجزائر دراسة حالة خزينة القطاع الصحي**، تخصص محاسبة وجباية، 2017، ص 03 ،04.

[2] – لطفي فاروق زلامي، "دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد نفقات العمومية دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي"، **مذكرة ماستر** علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات، 2015، ص 24.

**أولا: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي:**

تميز الفكر الكلاسيكي بالتقيد الضيق لدور الدولة،حيث لم يعط الكلاسيكي أية أهمية لدراسة طبيعة ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر **ادم سميث** من بين أهم المفكرين الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، وكانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثورة،وبالتالي لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة،وقد وافقه العديد ممن جاءوا بعده أمثال **دافيد ريكاردو** ويرى **جون باتيست ساي** أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص،ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها ادم سميث.

**ثانيا: الإنفاق العام في الفكر الكنزي**

تضمن كتاب الاقتصادي الشهير **جون ميراند كينز** نقدا شديدا للنظرية الكمية للنقود، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة وتزايد الاهتمام بها كونها تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية،ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة و التي

تساهم في زيادة الطلب الكلي،وبالتالي فان الإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي من خلال:

أ **زيادة الطلب الاستهلاكي**:ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة إلى جانب قيام بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا بأسعار رمزية.

ب **زيادة الطلب الاستثماري**:فعند ارتفاع معدل البطالة تقوم الدولة بإقامة مشاريع استثمارية، إضافة إلى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة أو تخفيض نسبة الضرائب[1].

[1] حاج محمد فاطيمة ،**تاثير النفقات العامةعلى النمو الاقتصادي دراسة حالة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامنين**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2013،ص22.21.

حيث وجدت النفقات العامة المكون الثالث للطلب الكلي، أن أهميتها بالنسبة إلى التاريخ الداخلي الإجمالي تزايد بشكل دال جدا، لدرجة وصلت اليوم إلى مستوى وصفة عدد كبير من الاقتصاديين و المسؤولية السياسيين بأنه مفرط .

فضلا عن ذلك، تعتبر النفقات العامة دعامة هامة جدا لدرجة في يد السلطان العامة للتدخل في النشاط الاقتصادي والاستخدام وهذا لاشك فيه حقيقة مع ذلك يجب أن لا تنسى الآثار الضارة التي تسببها الحركة غير الموافقة للنفقات العامة في التضخم وعدم التوازن الخارجي.

يعتبر التحليل الكنزي بالفعل أن الزيادة في الاستثمار العام،تؤكد أثرا مضاعفا للنشاط الاقتصادي، هذا الأثر ليس مختصا بالاستثمار أو بالنفقات العامة.[1]

كما أن التحليل الكنزي الذي أهميته اثر مضاعف الإنفاق الحكومي لا يتساءل عن مصدر التمويل لهذا الإنفاق، والنشاط اقتصاد حكومي يتم تمويله عادة عن طريق ثلاث وسائل أساسية هي: **الضرائب، الاقتراض** أو **الدين العام، خلق النقود وزيادة الإنفاق الحكومي** تتطلب لا محالة زيادة الدخل المتولد من أي من المصادر المذكورة، وذلك لان تمويل الموازنة بوسائل غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص إلى درجة تكون معها الزيادة في الإنفاق الكلي طفيفة أو معدومة وهذا دائما يشار إليها في الأدبيات الاقتصادية بأنها الأثر التزاحمي للسياسات المالية،أي أن الإنفاق الحكومي الممول من خلال

الضرائب والاقتراض من الشعب ليس في حقيقة الآمر سوى تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى الحكومة مع تأثير قليل في الإنفاق الكلي[2].

**ثالثا: النفقات العامة في الفكر الاقتصادي المعاصر:**

أما الفكر الاقتصادي المعاصر فان الإنفاق العام قد تزايد بصورة واضحة في الدول النامية بدءا من حقبة الستينات من هذا القرن خصوصا في المرافق العامة على المشروعات الإنتاجية العامة.

[1] – برينيه وا.سيمون، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] – عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، اكتوبر1997، ص 28، 29.

توضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعد اكبر الحكومات المركزية في العالم النامي ويعكس ذلك جزئيا أهمية القطاع العام في هذه الدول كما يعكس جزئيا أيضا الإنفاق العسكري في هذا الإقليم،والنمو في الإنفاق العسكري يؤدي إلى تحويل الموارد الاقتصادية عن القطاع المدني الأثر إنتاجية ،كما توضح أيضا أن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة قد أدى إلى تحقيق عجز مالي في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية على السواء.

وقد تحول الفكر الاقتصادي نحو ترشيد هذه النفقات العامة من خلال تخلي الدول عن الكثير من المشروعات العامة التي تهدف إلى الربح من خلال قيام رفع تكلفة رسوم المرافق العامة،كما نجحت عدة دول في تحقيق تخصيص بعض وحدات القطاع العام بها، وترتب نجاحها في انخفاض أعباء الموازنة العامة.[1]

**رابعا: النفقات العامة في الإسلام :**

لقد رسم الإسلام الخطوط العريضة للنفقات العامة،وكانت أوجه الإنفاق العام النقاط التالية:

- **العطاءات:** وهي ما يدفع من بيت المال كمعاش المسلمين،وقد اتبع الخليفة الأول سياسة إلا تفضيل مسلم على آخر في العطاء (مبدأ المساواة) في حين اتبع الخليفة الثاني مبدأ التفضيل، حيث وضعت القوائم الخاصة بترتيب المسلمين حسب نسبهم من الرسول صلى الله عليه وسلم والسبق في الإسلام وحسب الأثر في الدين
- سد حاجة فقراء المسلمين .
- تقوية الجيش وبناء الحصون وفك الأسرى منهم (الفدية).
- التكفل بأيتام المسلمين والعجزة والمستضعفين.
- إعتاق الرقيق والقضاء ديونهم
- بناء الصناعات الحربية اللازمة (صناعة السفن والذروع وغيرها )
- الإنفاق على بناء المساجد ونشر الدعوة الإسلامية.

[1] حاج محمد فاطيمة ،مرجع نفسه، ص23.

- الإنفاق على دور العلم والمكتبات وخاصة في عصر النهضة في بغداد ودمشق والقاهرة . حيث كانت الدولة الإسلامية في ازهي عصورها.
- شق قنوات الري وبناء السدود لحفظ المياه والاستفادة منها أيام .

الشكل (4)يوضح آليات ترشيد الإنفاق العام المحلي:

لمصدر: يحياوي نور الهدى، حفاظ زحل ، دور الحوكمة في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كمدخل للحفاظ على المال العام ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول : التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية ،البلديات نموذجا ،(قالمة ، جامعة 8ماي 1945،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 94نوفمبر2016).

## المطلب الثالث:تقسيمات النفقات العامة

إن النفقات العامة هي الأخرى وكا غيرها من المفاهيم المتداخلة والمتشابكة فيما بينها عرفت تقسيمات معينة حسب الظروف المالية لدولة ،ويراد بتقسيم النفقات العامة تقسيمها إلى عدة أقسام متميزة يضم كل منها تنوعا واضحا للنفقات العامة، ومتميزا مما يتيح للباحث الاقتصادي والمالي والمهتم بدراسة المالية العامة سهولة تحليلها وفقا لأسس علمية تمكنه من تتبع آثار النفقات. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب .

**التقسيمات العلمية للنفقات العامة:**

إن التقسيم العلمي للنفقات العامة ضرورة ملحة لكل من يهتم بمالية الدولة وصولا لمعرفة التفصيلات الجزئية.

لقد قسم الفقهاء النفقات العامة إلى عدة تقسيمات لتميزها تميزا واضحا بعضها عن البعض الأخر . ان تقسيم النفقات يختلف باختلاف إغراضها وغاياتها .

**التقسيمات العلمية وفق الترتيب التالي:**

- **التقسيم بحسب انتظامها ودوريتها:**

يعتمد هذا التقسيم على نطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية والى نفقات عامة محلية ،فالأولى تقسم النفقات إلى نفقات دورية (عادية) ونفقات غير دورية (غير عادية) وذلك بحسب انتظامها ،فالنفقات العادية تتصف بالتكرار والدورية والسنوية وتصرف سنويا وبفترات منتظمة سواء كانت بأقل أو بأكثر من حجمها،حيث تتغير كميتها في كل ميزانية عن الميزانية السابقة أو اللاحقة أما النفقات غي العادية(غير الدورية) فهي نفقات استثنائية لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة يتحدث على فترات متباعدة، وعرضية يصعب التنبؤ بحدوثها كالنفقات الحربية ونفقات الكوارث...الخ

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحا في مظهره ولكنه في حقيقته محل نقد،يعتمد على التكرار السنوي للنفقة في الميزانية في الوقت الذي تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن العام،كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية وغيرها على الخمس السنوات،فان مثل

هذه النفقات تتحول إلى نفقات عادية بموجب معيار التكرار والانتظام،يضاف إلى ذلك أن بعض النفقات غير العادية تحولت إلى نفقات بحسب انتظامها نسبي تحكمي،لا يتماشى مع تطور ميزانيات الدولة وخاصة ظهور ميزانيات جديدة تتماشى والتطور المالي والاقتصادي كميزانيات الخطة الاستثمارية وميزانيات القطاع الاشتراكي أو الحكومي.

- **تقسيم النفقات حسب أغراضها:**[1]

ويسمى أيضا بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة بتقسيم النفقات بحسب أغراضها وأهدافها تقسيما حديثا نسبيا،فالتقسيم الوظيفي يظهر النفقات العامة حسب الوظائف والنشاطات التي تمارسها الدولة فيتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف:

- **نفقات عامة اقتصادية:** تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية،وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة.
- **النفقات العامة الاجتماعية:** تتوزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الطبقات والفئات الاجتماعية بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية الصحية.
- **النفقات الإدارية:** تهدف لتسيير المرافق العامة من رواتب وأثمان مشتريات الدولة ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإعداد وتدريب وتطوير الجهاز الإداري.
- **النفقات العسكرية:** مخصصة لبناء وإقامة مرافق الدفاع والجيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.
- **النفقات المالية:** نفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

هذا التقسيم له أهمية ويساعد على التحليل المالي لنشاط الدولة وتحديد وظائفها المختلفة ويسهل مقارنتها مع ميزانيات الدول الأخرى ونفقاتها. [2]

- **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:**

يمكن أن تنقسم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

[1] – أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، عمان: مكتب دار ثقافة للتصميم والإنتاج، 2011، ص 41.

[2] – المرجع نفسه، ص 43.

– **النفقات الحقيقية:** يقصد تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، وذلك من أجل سير المرافق العامة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالإنفاق يمثل المقابل الذي تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات، وذلك من اجل خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل القومي.

– **النفقات التحويلية:** هي التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابلا من سلع أو خدمات أو رؤوس الأموال، حيث تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل،حيث أن النفقات التحويلية تدفعها الدولة دون ان تشترط الحصول على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، حيث لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها الدولة او تقدمها للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي والمعاشات ،أي أن الدولة تهدف منها إلى إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات .[1]

- **النفقات العادية والنفقات الغير عادية:** يرجع هذا التقسيم إلى الحاجة إلى تحديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة، وهناك عدة معايير للتمييز بين النفقة العادية والغير عادية:

– اذا كانت النفقة بنظام دورية فهي نفقة عادية،اما اذا كانت غير منتظمة فهي غير عادية.

– اذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية، وإذا تعددت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.

– معيار الإنتاجية:اذا كانت النفقة منتجة فهي غير عادية وإذا كانت غير منتجة فهي نفقة عادية. النفقات العادية تشمل نفقات التسيير والأدوات واللوازم،النفقات الغير عادية تشمل الطرقات،مجاري المياه،التهيئة العمرانية.

- **النفقات الاختيارية و النفقات الإجبارية:**

– **النفقات الإجبارية:** لا يمكن الاستغناء عليها لأنها تعتبر ضرورية وتشتمل: نفقات أجور الموظفين. نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية. نفقات المشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي.

[1] – سوري عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الإسكندرية: الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 40-42.

– **النفقات الاختيارية**: هي التي يمكن التخلي عنها فهي النفقات العامة المحلية التي المجالس المحلية السلطة إدراجها أو عدم إدراجها بالميزانية المحلية.[1]

- **التقسيم الإداري للنفقات العامة:**

يتضمن هذا التقسيم تقسيمين الموازنة العامة في جانب النفقات العامة مع رأسيا التقسيم الوظيفي وأفقيا التقسيم الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق القيام بعمل قوائم تشمل في جانبها الراسي كافة الجهات الحكومية الداخلة في الموازنة العامة موزعة وظيفيا وهي: خدمات عمومية عامة. الدفاع والأمن القومي، النظام العام وشؤون الأمن العام، الشؤون الاقتصادية،حماية البيئة. الشباب والثقافة الدينية،التعليم، الحماية، الإسكان والمرافق المجمعية، الصحة. وعلى الجانب الأفقي يتم التصنيف وفقا للتصنيف الاقتصادي ،أي على الأبواب والمجموعات والأنواع وبالتالي فانه يمكن ومن خلال التبويب الإداري يتبع النفقة بشكل متكامل. [2]

كما سنوضح هاته التقسيمات في المخطط التالي:

[1] – عباس عبد الحفيظ، "**تقسيم النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية** دراسة حالة:نفقات ولاية تلمسان بلدية منصورة"، **مذكرة ماجستير** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، 2012، ص07، 08.

[2] – المرسي سيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، بيروت : الدار الجامعي، 2009، ص 127.

**من إعداد الطالبة** الشكل(5) تقسيمات النفقات العامة

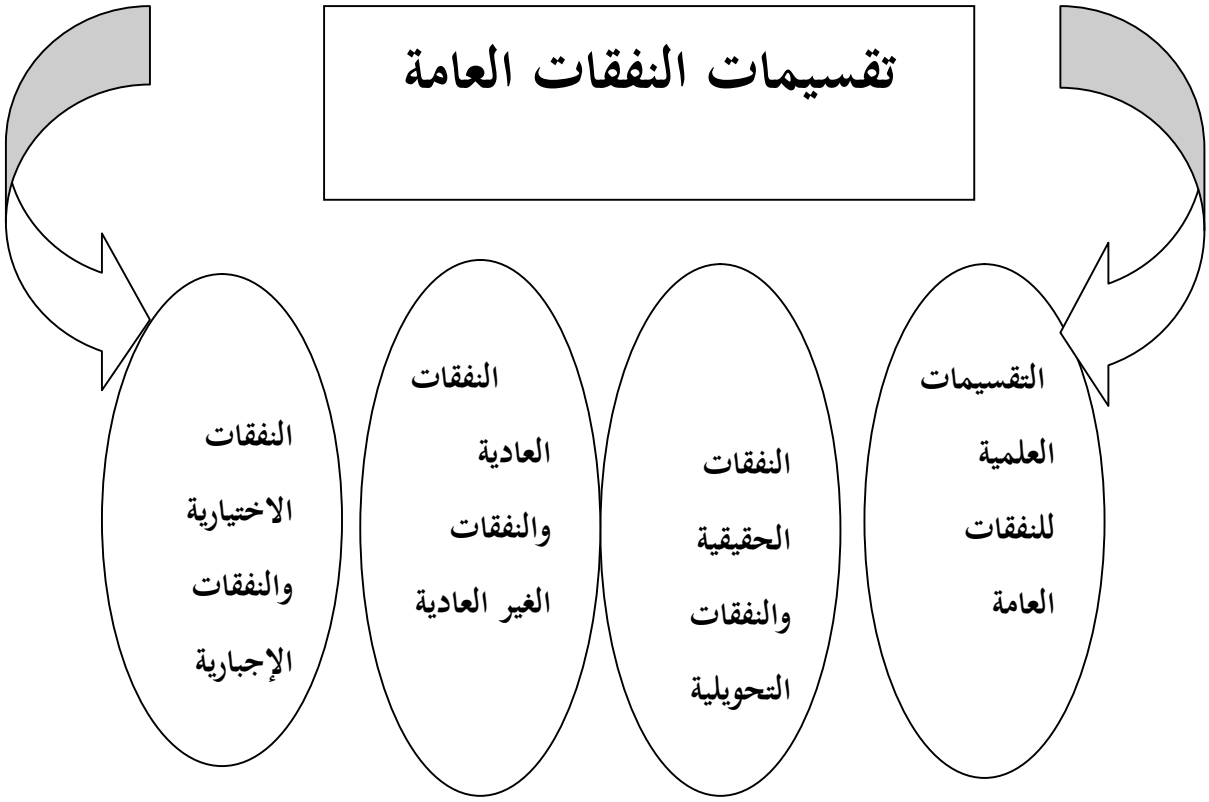

## المبحث الثاني:ماهية ترشيد النفقات العامة

هذا المبحث كما باقي المباحث السابقة يحتوي على ثلاثة مطالب كل مطلب يدخل في ضمن ترشيد النفقات ومفاهيم نفقات العامة ومراحل تطورها فلم يكن لنا في المطلب الأول إلا أن نتطرق فيه على مفهوم ترشيد النفقات العامة وأما في المطلب الثاني فأردنا أن نتعرف فيه على نشأة وتطور ترشيد النفقات العامة ،أما المطلب الثالث فلم يكن لنا إلا أن نختتمه يتحدث على عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة .

### المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

لقد اختلف العديد من المفسرين والباحثين في هذا المجال ألا وهو المجال الاقتصادي في تحديد مفهوم موحد لترشيد النفقات العامة رغم المحاولات العديدة والمتكررة والدراسات المتتابعة، وذالك أما لتشعبه وتداخله وأما لاختلاف الرؤى ووجهات النظر الأمر الذي جعل من تحديد مفهومه امرأ متشعبا فالكل يعرفه حسب راية ومنظوره الخاص ،ومن أهم التعاريف التي تم تناولها في ما يخص هذا المفهوم نذكر:

**تعريف الترشيد:**

**الترشيد لغة:** إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشد ،رشدا ورشادا ، أي اهتدى واستقام ، أما إذا قيل : فلان رشيد أي انه صائب وحكيم وقراره رشيد. [1]

كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب ، سياسة رشيدة.

**الترشيد اصطلاحا:** يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد ، وطبقا لما يملي به العقل يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعي المتوفرة ،ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار ، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك ، ترشيد النفقات العامة.[2]

[1] – محمد شاكر عصفور، **أصول موازن العامة**، لبنان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، ص 339.

[2] – بلال عوايشة، **مرجع سابق**، ص 47.

وجاء في القاموس المحيط أيضا الرشد بمعنى الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه.والرشيد من صفات الله تعالى: الهادي إلى سواء صراط ، والذي حسن تقديره فيما قدر.بينما جاءت كلمة رشيد في لسان العرب في أسماء الله تعالى الرشيد :وهو الذي ارشد

الخلق إلى مصالحهم أي هداهم ودلهم عليها، فعيل بمعنى مفعل، وقيل: هو الذي تنساق

تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة مضير ولا تسديد مسدد. الرشد والرشاد : نقيض الغي. رشد الإنسان، بالفتح ، يرشد رشدا بالضم ورشيد بالكسر، يرشد رشدا ورشادا، فهو راشد ورشيد، وهو نقيض الضلال ، إذا أصاب وجه الأمر والطريق.

ويستخدم العلماء مفهوم العقلانية والترشيد كمترادفين للدلالة على إحكام العقل والمنطق لتكييف الوسائل مع الغايات، وقد سمي العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه، وبهذا فكل ما يخالف العقل هو الفساد. [1]

**ترشيد النفقات العامة:**

يقصد بترشيد النفقات العامة حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف ويتضمن ضبط الإنفاق وإحكام الرقابة عليها، والتقليل من التبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير ضرورية، وزيادة الكفاية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادي والبشرية المتوفرة. [2]

كما يعني أيضا استخدام اقل قدر ممكن من النفقات المحلية للوصول إلى الأهداف المحددة للجماعات المحلي ، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها وتبذيرها في أغراض المنفعة العامة.

حسب تعريف **محمد أبو دوح** ترشيد الإنفاق العام هو الالتزام (الفعالية)في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع .

[1]- ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2014،24.23.

[2] – محمد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج وعجز ميزانية الدولة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص108.

ومفهوم ترشيد الإنفاق العام حسب **منصور ميلاد يونس** هو أن تحقق النفقات العامة تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.وبذلك تتحقق فعالية وكفاءة الإنفاق للوصول إلى ترشيد الإنفاق العام.[1]

ومن كل هذه التعاريف نستنتج أن ترشيد الإنفاق العام هو رفع كفاءة الإنفاق إلى اعلي درجة من اجل تحقيق نفع للمجتمع، وبالتالي تحقيق التوازن بين نفقات العامة في الدولة والتقليل من الإسراف والتبذير.

## المطلب الثاني: نشأة وتطور ترشيد النفقات العمومية

لقد مر مفهوم تطور ترشيد النفقات العامة منذ نشأته بعدة نقاط ومراحل عرف خلالها الكثير من التطورات التي جعلت منه محل النقاش وتبادل الآراء لفترة معينة بل ولفترات طويلة حولته من مفهوم ضيق إلى أوسع المفاهيم في الجانب الاقتصادي ،هذه المراحل كل رسمت في حدودها أهداف تسعى جاهدة إلى تحقيقها والترشيد منها ،وهو الامر الذي تطلب مراحل جمة والتي نذكر من بينها ما يلي:

— **مرحلة التوازن المالي والرقابة المحاسبية:** قبل عام 1920. وتهدف ميزانية اعتماد والبنوك لتحقيق الرقابة السندية على الإنفاق العام كما تعمل على توازن الميزانية من الناحية المالية دون إحداث فائض أو عجز في ميزانيتها. وذاك من خلال قيام بالتقسيم الإداري وتخصيص النفقات.

— **مرحلة التوازن الاقتصادي:** 1930-1950. ومن خلال تقسيم الميزانية إلى ميزانية جارية تمول من الضرائب وميزانية رأسمالية تمول من القروض العامة، وهذا ما يعكس التطور في الدور الوظيفي للإنفاق العام والاعتماد عليه في توجيه الاقتصاد الوطني والسماح بتمويل الإنفاق الاستثماري عن طريق القروض للنهوض بالبنية التحتية.حيث انه يزداد كلما زادت مساهمته في إدارة الاقتصاد الوطني وتخليصه من أزمة التضخم.

— **مرحلة الرقابة التقييمية وإبراز الدور الوظيفي للدولة:**1950-1965. وتطورت هذه المرحلة في توصيات توفر الأولى التي نصمت تقسيم ثانوي ، حيث تم تقسيم وظائف ومشروعات مع الاعتماد عل ميزانية الاعتماد والبنوك كتقسيم ثانوي، حيث تم تقسيم وظائف الدول في الأمم المتحدة 1958، إلى خمسة عشر وظيفة تضمنتها خمس مجموعات رئيسية هي: الخدمات العامة، الدفاع، الخدمات الاجتماعية، الخدمات

[1] - محمد عمر ابو دوح،**المرجع نفسه**، ص 108.

الاقتصادية، والنفقات الغير المبوبة ،وتعكس هذه المرحلة تطورا جديدا في مفهوم ترشيد الإنفاق العام، حيث ركزت على الدور الوظيفي للدولة وأهملت الرقابة المستندية.

— **مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية والإدارية للميزانية:** 1965-1980.[1] حيث شملت مفهوم ترشيد النفقات العامة من خلال دمج بين التخطيط والميزانية في عملية واحدة لعدة سنوات ، كما ظهرت ميزانية الأساس الصفري التي شملت أيضا عملية تخطيط.

— الإنفاق العام بشكل كبير التي ركزت على تحديد الأهداف واعتماد البرنامج في الإنفاق والرقابة التقيمية.

— **مرحلة ظهور الخصخصة والفصل بين الاعتبارات الاجتماعية واعتبارات الفعالية:** بعد عام 1980. [2]

## المطلب الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة وظاهرة تزايده وترشيده.

### أولا: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة:

يوجد العديد من عوامل تؤدي إلى نجاح عملية ترشيد النفقات العامة نلخصها فيما يلي:

- **تحديد الأهداف بدقة:** لنجاح وزيادة ترشيد النفقات العامة ينبغي تحديد الأهداف بدقة وقيام بمراجعة شاملة للاختصاصات الجهاز الإداري، لإبعاد الغموض وهو المشكل الوحيد الذي تواجهه البرامج الحكومية. وينبغي حصر الاختصاصات الرئيسية من اجل تحديد جميع الأهداف كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة التي يتم تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف . [3]
- **تحديد الأوليات** :تقوم على مجموعة من المبادئ هي:

— تحديد خطورة المشكلة التنموية وانعكاساتها السلبية هي الأفراد.

---

[1] – بلال عوايشة، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] – محمد عمر ابو دوح ، مرجع نفسه،ص109..

[3] – خالد المهايني، "**الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة**"، **مجلة إدارة المال العام – التخصص والاستخدام**، مصر:ا لمنظمة العربية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2010، ص 95.

– عامل الزمن: فالزمن له دور أساسي في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع ، فينبغي انجاز المشاريع والبرامج في وقت قصير.

– عامل الخبرة: فخبرة ومهارة الأشخاص هي عامل رئيسي في نجاح وزيادة النفقات العامة فالأفراد يشكلون عنصر مهم في زيادة وتطور الاستثمارات والمشاريع التنموية التي تؤدي لتحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمعات في الدولة. [1]

- **القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام:** ينبغي تقييم كفاءة وفاعلية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات ، يجب أن تخضع الوحدات الحكومية للمساءلة عند تقديم للمواطنين الخدمات والبرامج والمشاريع. كما يرتكز تقييم الأداء على ثلاث محاور:

– الفعالية الاجتماعية والاقتصادية التي تثمن النتائج المتوصل إليها وأثرها على مختلف مناحي الحياة.

– استغلال الموارد البشرية التي يعتبر العامل الإنساني عنصر رئيسي ويلعب دور مهم تنامي البرامج والمشاريع.

– تحسين الخدمات العمومية المقدمة.

- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف:** من خلال قيام بتوزيع هبات للفقراء والفئات المحتاجة حيث تقوم الدولة بتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بتوزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة.[2]

- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية. ولكي تكون هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، لابد أن تكون منطلقاتها منسجمة إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف. [3]

[1] – عثمان محمد، **التخطيط– أسس ومبادئ عامة**، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص 94.

[2] – محمد شاكر، **مرجع سابق**، ص 301.

[3] – بلال عوايشة، **مرجع سابق**، ص49.

**ثانيا: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها:**

يعد زيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من أكثر الظواهر المالية المعروفة في اقتصاديات المالية في الدول، حيث كانت تختلف من دولة إلى أخرى، حيث غيرت هذه الزيادة بما يعرف بالزيادة الظاهرية والزيادة الحقيقية للنفقات العامة.

حيث تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة من النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات المستهلكة لإشباع حاجاته العامة.

**الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:**

لقد كان وراء زيادة النفقات العامة العديد من الأسباب منها الأسباب الخفية والتي لا تعلمها إلى الدولة وأسباب أخرى ظاهرة يستطيع المواطن البسيط إدراكها وملاحظتها والتي جعلت النفقات العامة في تزايد مستمر ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

- تدهور قيمة النقود: انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات الذي يتأثر بزيادة وارتفاع في الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة نفقات العام للدولة من اجل إشباع رغبات وحاجات العامة . حيث يرجع انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى ظاهرة التضخم التي تؤدي ارتفاع الأسعار والذي ينجم عنها زيادة في كمية السلع والخدمات والتي كان من الممكن الحصول عليها بمقدار اقل من الوحدات النقدية.
- تغيير قواعد الفنية المالي : يؤدي تغيير القواعد الفنية إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، فقد قاد التغيير في تلك القواعد من الموازنة الصافية الإجمالية إلى تضخم النفقات العامة في الموازنات العامة للدولة.
- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها : يشكل زيادة العنصر السكاني وكذا مساحة الإقليم زيادة ظاهرية في النفقات العامة. عند احتلال دولة لدولة أخرى يزيد في نفقاتها العامة إلا إن هذه ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

**الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:** أيضا هناك العديد من الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تزايد وارتفاع في معدلات الإنفاق العام لعل من أهمها:

- زيادة دور الدولة في الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام .
- اتساع الدور الاجتماعي للدول وذلك من خلال تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الدخول على الأفراد من قبل الدولة.
- تغيير الدور السياسي عن طريق إقامة الدولة لمجموع من الخدمات لاكتساب رضا الطبقات الأكثر عددا ،وأيضا تزايد في الخارج مما زاد في المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام .
- أثر الحرب حيث تزايد الحروب يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الإنفاق العام. [1]

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص 439.

**المبحث الثالث :المراحل العملية في النفقات العمومية**

إننا من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة آثار النفقات العامة وأهدافها بمعنى ردود الفعل حول ما ستخلفه النفقات من أثار وما ستحققه من غايات وأهداف،وكذا مراحل تنفيذ النفقات العامة وهو مبتغى المطلب الثاني أين سنتطرق إلى خطوات ومراحل تنفيذ هذه النفقات على الواقع الملموس ،وأخيرا سنتعرف في المطلب الثالث على علاقة الحوكمة المحلية بترشيد النفقات العامة ،أين نحاول التماس علاقة مفهوم الحوكمة المحلية وتأثيرها في ترشيد وعقلنة الإنفاق والنفقات العامة وهو الأمر الموضح من خلال هذه المطالب الثلاثة والتي نسردها كما يلي:

## المطلب الأول: آثار النفقات العامة وأهدافها.

إن لمفهوم النفقات العامة تأثيرات مختلفة تتجلى على مختلف مجالات الحياة المتعددة، والتي تختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب مدى تدخل الدول في الاقتصاد وحسب وظائفها المختلفة ،وكذا لنفقات العامة الكثير من الأهداف التي تأمل الدولة في تحقيقها والتي تسعى إلى الوصول إليها فبعد الآثار التي تتركها النفقات العامة سواء المباشرة وغير المباشرة الأمر الذي يجعل من أهدافها تستبعد خطوة خطوة،

**أولا: آثار النفقات العامة:**

تختلف آثار الاقتصادية للنفقات العامة حسب دور الدولة ووظيفتها وتكون الآثار بالمعنى الواسع اثر وضوحا ، واثر الإنفاق العام يكون بداية أولي في تأثيره على المتغيرات الاقتصادية وهدا ما يطلق عليه الأثر المباشر وخلال فترة تفاعل هذه الآثار لتولد تأثير غير المباشر .[1]

**الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:** هي تلك التي تحدثها النفقات العامة على عوامل عدة تتمثل بطبيعة هذه النفقات والهدف التي تسعى إلى تحقيقه، والآثار المباشر نذكرها :

- **آثار النفقات العامة على الإنتاج:** ونميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين أثار تكون في المدى القصير وآثار تكون في المدى الطويل . بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن

[1] – نوازاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف، **اقتصاديات المالية العامة**، عمان: دار المناهج للنشر وتوزيع، ط1، 2006، ص 61.

والاستقرار الاقتصادي عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد. أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق.

- **آثار النفقات العامة على الاستهلاك:** توزع الدولة على الأفراد مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتوفير كل ملزماته لتحسين مستواه المعيشي، وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان:

1. شراء الدولة لسلع الاستهلاكية وذلك للقيام بخدمات لسير المرافق العمومية (نفقات الصيانة للمباني الحكومية ، شراء الأجهزة..).
2. توزيع الدولة للدخول .حيث يخصصها الأفراد ومقابل لخدمة قد أدوها حيث يخصصها الأفراد في الاستهلاك. [1]

- **الأثر المباشر على الادخار القومي:** يمكن تتبع آثار الإنفاق العام في الادخار القومي من خلال:
  - اثر الإنفاق العام في الدخل القومي.
  - اثر الإنفاق العام في الميل إلى الادخار.

يولد الإنفاق العام المنتج إلى زيادة الدخل القومي وهذا يعني تعزيز القدرة الادخارية للأفراد. ويولد الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار الاستهلاكية إلى انخفاض تكاليف شراءها مما يعزز القدرة الادخارية للفرد والمجتمع.

- **الأثر المباشر على مستوى الاستخدام:** يعتمد مستوى الاستخدام على قرارات المنظمين في المشاريع التي تحدد بدورها حجم الإنتاج، واعتبر الدورة الاقتصادية في حالة الانتعاش وتترك أثرا كبيرا في مستوى الاستخدام مما يجعل الإنفاق العام كأداة مؤثرة تسعى لخلق التوازن في هذا المتغير.

أما في حالة الانتعاش حيث يزداد إنفاق الأفراد مما يزيد في طلب عل السلع والخدمات ،حيث تحاول السلطات التقليل من إنفاقها ومواجهة التضخم .

- **الأثر الغير مباشر للإنفاق العام:** سنتطرق إلى الأثر الغير مباشر للإنفاق العام في المخطط التالي الذي يوضح زيادة هذا الإنفاق بحيث سنوضح هذا في مخطط سنتطرق له فيوضح هذا المخطط أن زيادة

[1] – عبد اللاوي محمد إبراهيم، **مطبوع لمجموعة من المحاضرات في مقياس المالية العامة**، 2016، ص 30.

الإنفاق العام ينتج زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في التوزيع في التوزيع ومع افتراض من الميل الحدي للاستهلاك بسبب عدم اشباع رغبات وحاجات ذوي الدخل الثابت .

ومنه يزداد الطلب ويتم امتصاص السلع ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة هذا ما يسمى اثر مضاعف ، وإدخال معدلات وتجهيزات إنتاجية وهذا ما يسمى بأثر معجل.[1]

[1] – نوازاد عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 66.

الشكل (6)اثار النفقات العامة

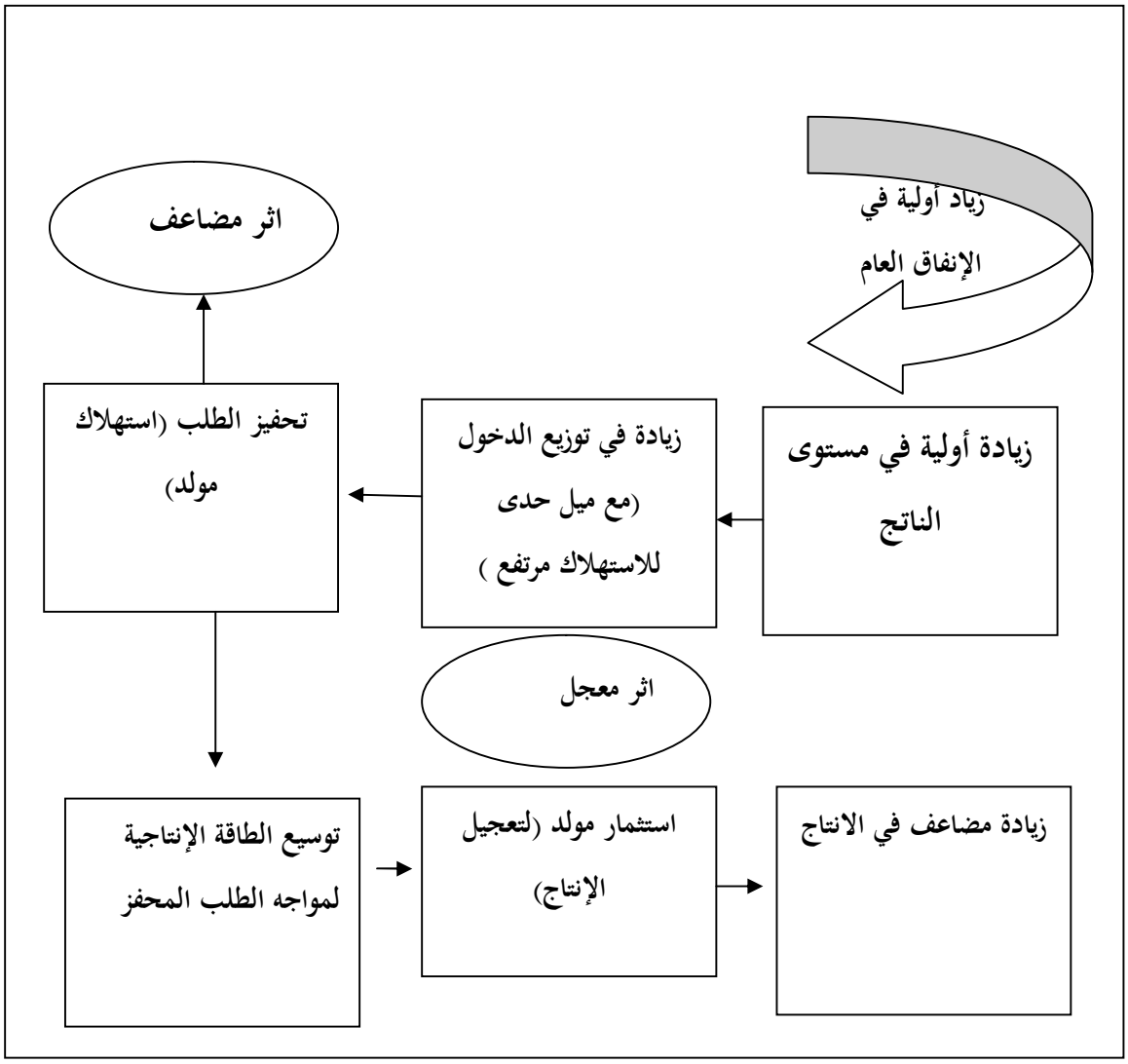


[1]- نوازاد عبد الرحمان، مرجع سابق،ص66.

**ثانيا: أهداف النفقات العامة:**

كل مفهوم سواء أكان اقتصادي أو سياسي إلا وله أهداف يسعى إلى تحقيقها والوصول إليها والنفقات العامة كغيرها من المفاهيم لها أهداف كثيرة تطمح إلى تحقيقها ومن ابرز واهم هذه المفاهيم نذكر:

- يسعى الإنفاق العام لتحقيق أقصى للمنفعة الاجتماعية فلا يجوز أن يوجهها الإنفاق إلى نفع فرد أو طائفة معينة من الأفراد.
- يتحقق الإنفاق عند ما تتساوى المنافع مع الإنفاق الحدي في كل حالة من حالات الإنفاق العام، وقد يكون هذا الهدف عسير التحقق ولكن ليس من الصعب تصوره كما أن إتباعه يؤدي إلى نتائج عملية هامة.
- تقوم السلطات العامة وتسعى جاهدة باتخاذ أنجع الوسائل لتحقيق الهدف من الإنفاق المخصص لكل مرفق.
- كما يحقق إنفاق العام لسلطات بتوفير امن داخلي والعدل والمساواة للأفراد والمجتمعات. [1]
- حيث تعتبر التنمية من الأهداف الرئيسية التي من وراءها تقوم الدولة بإنفاق جميع مداخليها وذلك من اجل تحقيق الرفاه الاجتماعي. حيث تعتبر هي الغاية الوحيدة الأساسية التي تسعى الدولة تحقيقها والوصول إلى انسب الطرق والوسائل من اجل إحداث تغيرات وتطورات عليها، وتبديلها نحو الأفضل من خلال قيام الدولة بإنفاق مداخليها، وذلك من اجل تحسين ظروف معيشة الأفراد وكذا تطور البلاد ورقيها وازدهارها .

حيث أن التنمية تعني التغيرات اللاهيكلية التي تحدث في المجتمع في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية وثقافية تشمل في خلق أوضاع جديدة ومتطورة . وتعتبر أيضا أنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل سكان وكل الأفراد ، والتي يمكن عن طريقها حماية حقوق وحرياته الأساسية.[2]

[1] – حسين عمر، **اقتصاديات لكل قارئ**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1997 ،ص 25.

[2] – طالبي يمينة، "الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض"، **مذكرة ماستر** في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية،، ص 39.

والتنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى

والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.[1]

فالتنمية تعتبر من الأساسية التي تتطلب جهد وتسيير عقلاني من قبل الرؤساء سواء في المؤسسة أو في الدولة بكاملها، لان تسيير والنظام يلعبا دورا مهما لتحقيق التنمية وتطور في الدولة. حيث أن التنمية تشمل أساسا الجانب الاقتصادي وذلك بتحقيقها معدلات مرتفعة من خلال قيامها بالنفاق على جميع متطلباتها من اجل تحسين مستوى المعيشي. كما ينبغي قيام بتسيير الجيد لهذه النفقات وعدم تبذيرها وإسرافها بل وضعها أشياء تفيد المجتمع .

## المطلب الثاني:مراحل تنفيذ النفقات العامة.

ان النفقات العامة هي عملية تحتاج في تنفيذها الى مجموعة من المراحل المتتبعة والمتجانسة فيما بينها والتي من دونها او غياب مرحلة من مراحلها قد يؤدي الى عدم تنفيذها وعرقلة سيرها وهذه المراحل تتمثل في:

### المرحلة الأولى : المرحلة الإدارية لتنفيذ نفقات العمومية

إن انجاز هذه المرحلة منوط بتعهده أمر الطرف حيث انه مكلف يبعث عمليات تنفيذ النفقات العامة حيث ينبغي للأمر بالصرف مسبقا القيام بعمليات التعهد والنصفين ثم الإذن بالصرف:

- **الإعداد لتنفيذ نفقات:**[2] الإعداد لتنفيذ نفقات العامة بموجب على الأمر بالصرف الحرص على توفير عنصرين أساسيين للقيام بمهامه بكل شرعية وثقافية وتجارية يعني وجود توفر الجانبين القانوني وكذا القيام بالعديد الأعمال المادية التحضيرية

[1] – خنفري خيضر، "**تمويل تنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق**"، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم سياسية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2014، ص 08.

[2] – طاهر زروق،**تنفيذ النفقات العمومية**،11ص.

- **توفر الجانب القانوني لتنفيذ نفقات:** لا يمكن لآمر بالصرف مباشرة مختلف العمليات المؤدية لتنفيذ نفقات قصد سد حاجيات إدارية إلا بتوفير فتح الاعتمادات حيث يحجز الفصل 84 من مجلة المحاسبة العمومية
- **التعيين القانوني لآمر الصرف:** بعد المصادقة على ميزانية الدولة من قبل مجلسي النواب والمستشارين بمقتضى قانون المالية وذلك حسب الأبواب والأجزاء حيث يتم توزيع الاعتمادات قسما وفصلا فصلا بمقتضى الأمر، الإعداد المادي لتنفيذ النفقات.
- **تنظيم المصالح:** على غرار نشاط يتطلب تنفيذ الميزانية تنظيما محكما للمصالح الإدارية يرتكز على مبدأ التفريق بين المهام الموكولة لمختلف مساعدي الآمر بالصرف وذلك لضمان حد أدنى من الرقابة الداخلية المتبادلة في مجال تنفيذ ميزانيته
- **دراسة الحاجيات** : تعد دراسة الحاجيات بصفة مسبقة احد الشروط الأساسية لتحقيق هدف التصرف العقلاني في أموال الدولة
- **عمليات تنفيذ النفقات لدى الأمر بالصرف:** يتم تنفيذ النفقات من طرف آمر بالصرف وذلك وفق تقنيات ثم ضبطها ماليا مجلة المحاسبية العمومية وهي نلخصها في عقد النفقات تصفية النفقات الآمر بصرف نفقات

**المرحلة الثانية: مرحلة المحاسبة لتنفيذ النفقات العامة**

يطلق على هذه المرحلة مصطلح تأدية النفقات وهي مهمة أوكلها المشرع مع جملة من المهام الأخرى إلى المحاسبون العموميون فهم مكلفون بجباية الإيرادات تأدية المصارف صيانة الأموال، حيث ينقسم هذه المرحلة إلى:

- **مراقبة مشروعية النفقات:** رقابة يقوم بها المحاسبة العمومي على الإذن بالصرف، نتيجة رقابة المحاسبة وطرق تسديد النفقات، دور المحاسب حساس جدا في مجال مراقبة مشروعية عمليات الصرف بحيث يكون الموقف الذي سيتخذه في نهاية هذه الأعمال محسوبا له وأهلية لان رقابته مكسوة بمسؤولية مالية وشخصية حيث يجب توفر:[1]

[1] طاهر زروق،**تنفيذ النفقات العمومية**، مرجع نفسه،ص56.37.

- **تتجه رقابة المحاسب لصحة النفقة:** نهاية الأعمال رقابية يقوم المحاسب العمومي إما بتأثير على الآمر بالصرف أو رفضه
- **طرق تسديد النفقات العمومية** : يقصد بها تسليم مبالغ أوامر الصرف إلى مستحقيها .
- **مسك حسابية المصاريف المنجز:** ويقصد به تنزيل مقدار النفقة على الاعتماد المرسم بالميزانية من طرف الآمر بالصرف.

**المرحلة الثالثة: الإجراءات الاستثنائية لتنفيذ النفقات العمومية:**

- الاستثنائية لمراحل تنفيذ النفقات العمومية: بهدف تمكين المصالح العمومية من القيام بواجباتها على أحسن وجه ونظرا لخصوصية بعض النفقات وما تتطلبه من سرعة
- في الانجاز ، مكنت محله المحاسبة العمومية آمري الصرف من تأدية بعض النفقات العمومية بواسطة وكالة المدفوعات أو عن طريق التسبقات.
- الإجراءات الخاصة بالفترة الإضافية: لقد أجاز الفصل الثالث من مجلة المحاسبة العمومية تمديد عمليات الصرف المتعلقة بسنة مالية معينة .على هذا الأساس فهي تتطلب إجراءات خاصة كما أن في نهايتها يتم تحديد نتائج تنفيذ الميزانية.
- استكمال صرف الأذون الصادرة في آخر السنة المالية: حيث لا يختلف دور المحاسب في هذه الفترة الاعتيادية من حيث قيامه بجميع أعمال الرقابة لكن وجه الاختلاف هنا يكون في طريقه تسديد الأدوات.
- تحديد نتائج تنفيذ الميزانية: هذه عملية من اختصاص أمين المال العام خلافا لتحديد نتائج تنفيذ ميزانيات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي هي من مسؤوليات محاسبيها.[1]

[1] طاهر زروق ، **تنفيذ النفاقات العمومية** ،مرجع سابق،ص74،84.

المصدر من إعداد الطالبة

الشكل (7) يوضح مراحل تنفيذ النفقات العامة

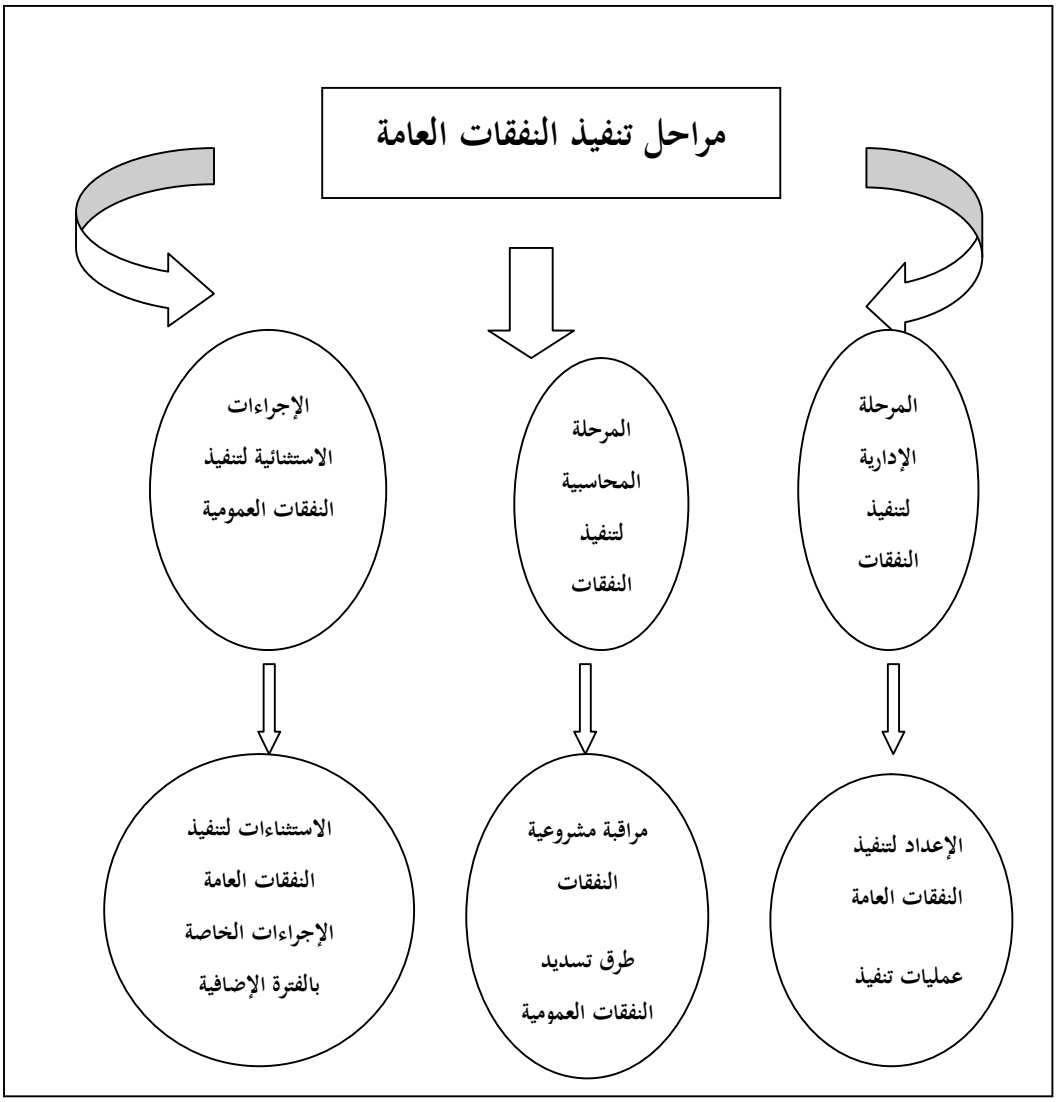

**المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المحلية بترشيد النفقات العامة**

إن العلاقة التي تربط بين مفهومين أساسيين هو التفكير في التغير نحو الأفضل من اجل تحقيق رفاه ورقي للمجتمعات من اجل تحقيق أهدافهم ومتطلباتهم التي تختلف من شخص لأخر، مما يعني إن الحوكمة المحلية هي علاقة السلطة بين الحكومة والشعب، والنفقات العامة هي زيادة الكفاءة الإنفاق إلى درجة أعلى وذلك من اجل تحقيق نفع للمجتمع والتخلص من التبذير والإسراف ، والقيام برقابة على هاته النفقات، كما يتطلب مشاركة المواطنين في الحكم لاسيما الفئة الفقيرة لتطبيق معنى المساواة والعدل ، وجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية والدفاع عن حقوقهم والتعليق باراهم وإعطاءهم حرياتهم .

كما تعمل الدولة في إطار تطبيقها لمفهوم الحكم من منطلق علاقتها بالنفقات العامة عن طريق مشاركة الأفراد في المجتمعات في عملية التنمية وذلك بغية الإصلاح والتطور وقيامها بتطبيق مجموع من المبادئ والمعايير التي تعتبر من أساسيات بناء الحوكمة.

حيث فشل اقتصاديات الدولة وتدنيها وظهور أزمات على مستوى جميع الجوانب خاصة الجانب الاقتصادي دفع الدولة إلى تطبيق بشكل صحيح وصادق لمفهوم الحكم.

وظهر مفهوم الحكم من خلال تنامي الحديث عن ظاهرة تبذير المال العام المحلي وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث اتسع مفهوم الحوكمة ليجسد ويتضمن أهم أسس تسيير العقلاني والرشيد لنفقات الدولة ليشمل الرشادة في استعمال الموارد المتاحة في سبيل تحقيق التنمية ليراعي مصالح البلاد .

ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الحكم وبين النفقات العامة وكأسلوب للتسيير وإدارة الرشيدة ونظرا لما يطرحه من آليات تظهر كأهم موضوع لتثمين النفقات العامة والعمل على تخفيضها

**خاتمة الفصل:**

من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع النفقات العمومية وترشيدها نستنتج إن ظاهرة الترشيد يقصد بها الحصول على أعلى إنتاجية بأقل قدر من الإنفاق، ولا يتحصل على هذا إلا إذا قامت الدولة بالتقليل من التبديد والإسراف في استخدامها.

كما يعتبر ترشيد الإنفاق عن الإدارة الكفوءة لموارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق التنمية.

حيث أصبحت النفقات أداة الدولة التي تستخدمها في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات فهي بدورها تعكس كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

# الفصل الثالث:

## الإطار التطبيقي لبلدية الشلالة

## مقدمة الفصل:

بعد دراستنا للإطار النظري والذي احتوى على فصلين أين حاولنا الإحاطة بموضوع الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العامة ولكي نعرف مدى تطبيق البلدية لموضوع للحوكمة في ممارستها للسلطة حيث قمنا باختيار بلدية الشلالة ولاية البيض وذلك من اجل تدارك النقص الذي يصيب بموضوعية البحث ومن اجل تدعيم الجانب النظري، تطلب قيامنا بهذه الدراسة وذلك من خلال قيامنا بتوزيع استمارة على عينة من الموظفين تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، وقد تم تحليل الاستبيان من خلال حساب التكرارات ووضع النسب المئوية وذلك حسب إجاباتهم.

حيث قسم الفصل التطبيقي إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول تضمن الإطار النظري للبلدية وقد احتوى على ثلاث مطالب أما المبحث الثاني هيكل البلدية وأهدافها والمبحث الثالث عرض وتحليل الاستبيان

## المبحث الأول: الإطار النظري للبلدية الشلالة

لقد تم اختيار بلدية شلالة لإجراء دراسة ميدانية، حيث التغيرات التي شهدها العالم أدت إلى الاهتمام بموضوع الحوكمة حيث تطورت المفاهيم في الدراسات الاقتصادية ، وذلك من اجل تحقيق مجموع من الأهداف، حيث عملت الدولة على الحرص على تطبيق هذا المفهوم في بلدياتها، من اجل التطور وتحقيق تنمية مستدامة، حيث يعتبر الحكم من المؤثرات التي تتأثر بها جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لتحقيق الأفضل للأفراد.

### المطلب الأول :تعريف البلدية

### تعريف البلدية:[1]

عرفتها المادة الأولى من القانون رقم 90-08 المؤرخ في 1990/04/11، بأنها " البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ".

و تحدث بموجب القانون بمعنى أن البلدية هي وحدة لا مركزية الأساسية و منحها الشخصية المعنوية باعتبارها مرفق عمومي لها حقوق كما عليها من إلتزام مما يجعلها متميزة عن الأفراد المسيرين لها من جهة و له ذمة مالية خاصة من جهة أخرى ، أي أنها تتمتع باستقلال مالي عن الأشخاص المسيرين لها و كذا باعتبار أن الاستقلال المالي من خصائص الشخصية المعنوية .

وعرفها أيضا قانون البلدية رقم11-10المؤرخ في07/2011/22.المتعلق بقانون البلدية :»البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة و تحدث بموجب القانون " وهذا التعريف هو مطابق تماما لتعريف القانون السابق 90-08.

[1]:المصدر من المؤسسة.

إلا أنه أضاف في المادة الثانية منه ، أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية و مكان ممارسة المواطنة و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العملية ، باعتبار البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية .

## المطلب الثاني: نشأة بلدية الشلالة

لقد كان لدستور1963 و ميثاق الجزائر و طرابلس بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي و الإعتراف بدورها الطلائعي و أهم الأسباب التي دفعت السلطة آنداك إلى ضرورة الإسراع في التفكير وإصدار قانون للبلدية :

1- خضوع البلديات أثناء الفترة الإستعمارية للنظام القانوني الفرنسي مما أجبر السلطة إلى ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات المورتة و منها البلدية .

2- عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقبلة والتي تبنت الإتجاه الإشتراكي بحسب النصوص الرسمية.

3- رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الإنتقالية خاصة وقد نجم عنها تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي.

4- إن دور البلدية أعظم من دور الولاية لا شك بحكم إقترابها أكثر من الجمهور و بحكم مهامها المتنوعة لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولا،وإنطلاقا من هذه النصوص المرجعية ومن تجربة الفترة الإنتقالية تحرك الهيكل السياسي لجبهة التحرير الوطني و أعد مشروع قانون البلدية الذي طرح وبقوة خاصة بعد أحداث 1965 وعرف إمتدادا واسعا و شرحا مستفيضا و إثراء لا متيل له من جانب الحزب وتم تبنيه في مجلس الثورة في شهر جانفي1967.

### ✓ ***مرحلة قانون البلدية(1967/1990):***

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجين مختلفين هما النموذج الفرنسي و اليوغسلافي ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الإختصاص للبلديات و كذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل

الإستعماري ، أمـا التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الأيديولوجي(النظام الإشتراكي) إعتماد نظام الحزب الواحد و إعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال و الفلاحين.

✓ ***مرحلة قانون البلدية لسنة1990:***[1]

و هـذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادىء و أحكـام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد و إعتماد نظام التعددية الحزبية.

ولم يعد في ظل هده المرحلة للعمال و الفلاحين أي اولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن ثبت هجر النظام الإشتراكي و سنتولى دراسة نظام البلدية بالتفصيل طبقا لمقتضيات هدا القانون

**المطلب الثالث: صلاحيات البلدية وموقعها الجغرافي**

للبلدية إقليم جغرافي معين كما له حدود معينة و مساحة معينة، يحتوي على عدد معين من السكان و يختلف من منطقة إلى أخرى ، ويعود هذا الإختلاف إلى عوامل عديدة و متعددة ، سواءا كانت طبيعية أو اجتماعية، ولكي نميز إقليم كل بلدية عن غيره لا بد أن يكون لها اسم يختار لها تبعا للتنظيمات و هذا ما نصت عليه 06 من القانون 10/11 :"للبلدية اسم وإقليم و مقر رئيسي ".

*** صلاحيات المجلس الشعبي البلدي لبلدية الشلالة :**

المجلس الشعبي البلدي هو الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية بالبلدية و ينتخب المجلس وفقا للمادة 65 من قانون الانتخابات الجديدة لمدة 05 سنوات عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة .

[1]:المصدر نفسه.

تأسست بلدية الشلالة سنة 1984 ، يرأس المجلس الشعبي البلدي المتكون من 13 عضو ببلدية الشلالة رئيس منتخب لمدة خمس سنوات يساعده في ذلك 03 نواب كما للرئيس اختيار رأساء اللجان وهي ثلاث مهمتها التسيير والإشراف على القطاعات حسب الآتي :[1]

1- رئيس اللجنة المالية والاقتصادية والصفقات العمومية .

2- رئيس لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والفلاحة والسياحة .

3- رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية والشباب .

للمجلس الشعبي البلدي صلاحيات واسعة، والتي أقرها قانون البلدية الجديد 90-08 حيث شملت كل المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية والثقافية .

1- **التهيئة والتنمية المحلية** : حيث تعد البلدية مخططها التنموي ، وتبادر وتشجع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية ،

**2- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز** : من حيث التزود بوسائل التعمير ، وإحترام تخصيصات الأراضي المعدة للبناء أو للزراعة والمحافظة على حماية التراث العمراني

**3- التعليم الأساسي وما قبل المدرسي** : تختص البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها ،كما لها أن تشجع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم ما قبل المدرسي .

**4- الأجهزة الاجتماعية والجماعية** : مثل إنجاز المراكز و الهياكل الصحية و الثقافية و الرياضية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية.

**5- السكن** : وذلك بتوفير شروط الترقية العقارية كالتشجيع على إنشاء الأوعية العقارية .

**6- حفظ الصحة والنظافة والمحيط** : تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية خاصة بالنسبة للمياه الصالحة للشرب ، والمياه القذرة ، والنفايات ، ونظافة الأغذية و الأماكن العمومية ، ومكافحة التلوث وحماية البيئة .

[1]:المصدر نفسه.

7- **الإستثمارات الإقتصادية** : لابد للبلدية أن تستثمر في المجالات الإقتصادية طبقا للتشريع المعمول به .

* **الموقع الجغرافي لبلدية الشلالة**

تقع بلدية الشلالة جنوب غرب ولاية البيض على محور الطريق الوطني رقم 47 والذي يربط بين مقر ولاية البيض ببلدية عين الصفراء ولاية النعامة ،تبعد بلدية الشلالة عن عاصمة الولاية ب 140 كلم .[1]

**الحدود** : يحد بلدية الشلالة :

- شمالا : ولاية النعامة
- جنوبا : دائرة بوسمغون
- شرقا : بلدية المحرة
- غربا : دائرة عسلة

**المساحة** :

تقدر مساحة البلدية ب 201.12 كلم2

**التضاريس:**

تكسو المنطقة مجموعة من الجبال تقدر ب 20.11 كلم ومن أهمها : جبل بوداود، جبل برام وجبل الشقة . كما تحتوي حوالي 140.78 كلم عبارة عن هضاب و سهول الشيء الذي يعطي للمنطقة طابعا رعوديا .

**المناخ:**

يسود منطقة الشلالة مناخ شبه قاري يتميز ب :

- شتاء بارد جدا تصل فيه درجة الحرارة إلى -2 م°
- صيف حار جدا و جاف تفوق فيه درجة الحرارة 38 م°

[1]:المصدر نفسه.

أما عن نسبة تساقط الأمطار بالمنطقة فتعد قليلة حيث تتراوح معدلات تساقط الأمطار سنويا بين 92.70 و113 ملل سنويا ( مصالح الأرصاد الجوية ) وتكثر بها الزوابع الرملية .

**عدد السكان** : إلى غاية 2015/12/31 وصل عدد السكان إلى حوالي 8000 حسب إحصائية مديرية التخطيط والعمران .

**المبحث الثاني : الهيكل تنظيمي للبلدية وأهدافها**

لكل مؤسسة هيكلها يوضح مكونات ووظائف كل وحدة في هذه المؤسسة

**المطلب الأول :الهيكل التنظيمي لبلدية الشلالة[1]**

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية الشلالة من المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي والأمانة العامة كما هو موضح في المخطط أدناه:

[1]:المصدر نفسه.

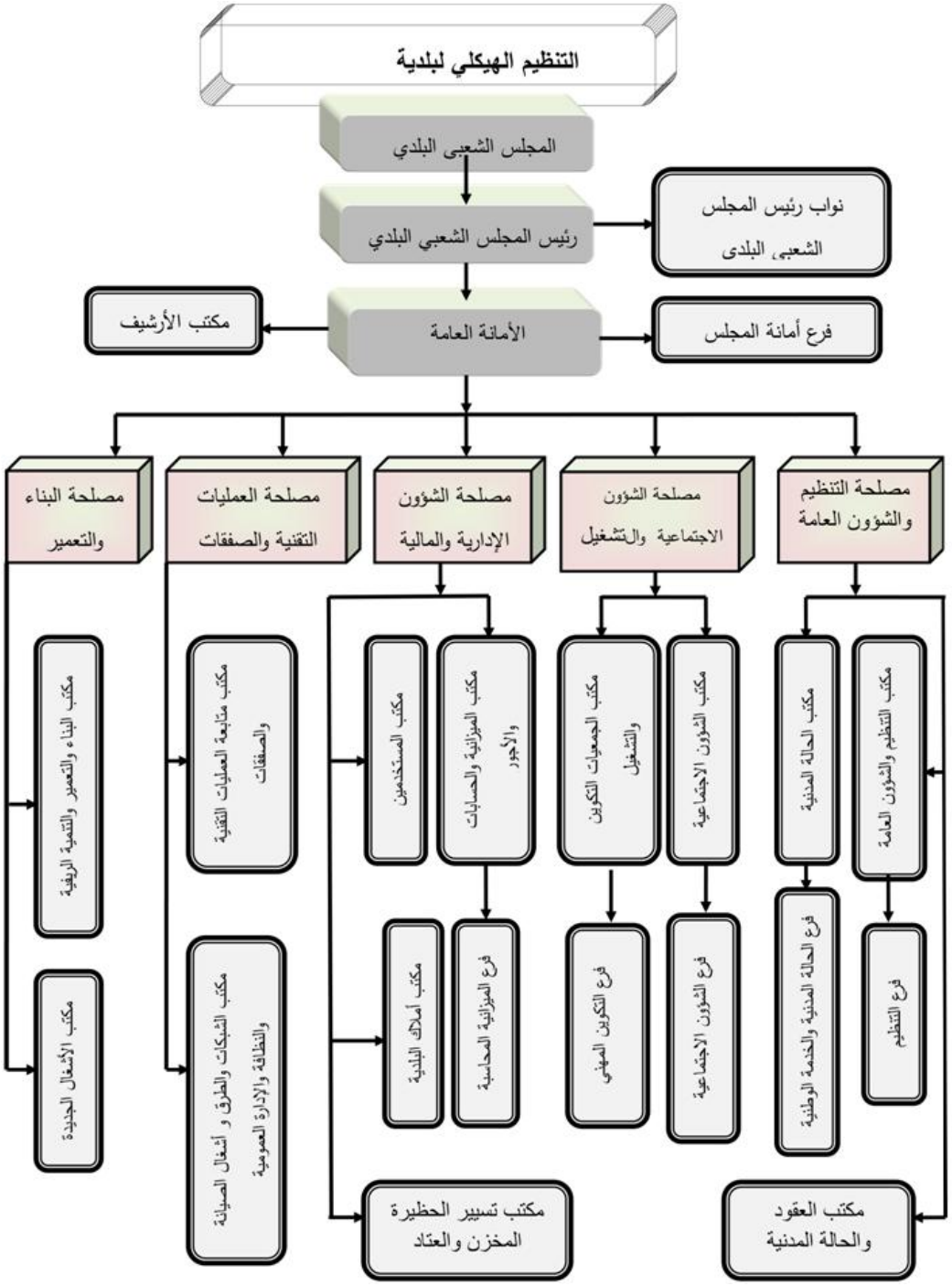
التنظيم الهيكلي لبلدية
المجلس الشعبي البلدي
رئيس المجلس الشعبي البلدي
نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمانة العامة
مكتب الأرشيف
فرع أمانة المجلس
مصلحة التنظيم والشؤون العامة
مصلحة الشؤون الاجتماعية والتشغيل
مصلحة الشؤون الإدارية والمالية
مصلحة العمليات التقنية والصفقات
مصلحة البناء والتعمير
مكتب التنظيم والشؤون العامة
مكتب الحالة المدنية
مكتب الشؤون الاجتماعية
مكتب الجمعيات التكوين والتشغيل
مكتب الميزانية والحسابات والأجور
مكتب المستخدمين
مكتب متابعة العمليات التقنية والصفقات
مكتب البناء والتعمير والتنمية الريفية
مكتب الأشغال الجديدة
فرع التنظيم
فرع الحالة المدنية والخدمة الوطنية
فرع الشؤون الاجتماعية
فرع التكوين المهني
فرع الميزانية المحاسبة
مكتب أملاك البلدية
مكتب الشبكات والطرق و أشغال الصيانة والنظافة والإدارة العمومية
مكتب العقود والحالة المدنية
مكتب تسيير الحظيرة المخزن والعتاد

* **إدارة البلدية**

1-**الأمانة العامة :**

إن الأمانة العامة للبلدية يسيرها أمينا عاما وهذا الأخير حسب بعض المختصين يعتبر الركيزة الأساسية

في البلدية و المساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدية.وتجدر الإشارة أن وظيفة أمين عام للبلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني والتعيين فيها يكون حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 2016/12/15 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية.وفيما يخص صلاحيات الأمين العام للبلدية تنص المادة 13 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ما يلي: يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي:

-جميع مسائل الإدارة العامة.

-القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

-القيام بتنفيذ المداولات.

-القيام بتبليغ محاضر مداولات م.ش.ب والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة .

-تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.

-ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.((.ومن خلال نص المادة 13نستطيع أن نحصر الصلاحيات الأساسية للأمين العام للبلدية فيما يلي:

تسيير وتنشيط المصالح الإدارية والتقنية للبلدية .

- تحضير مداولات م.ش.ب وخاصة منها المتعلقة بالميزانية البلدية .
- يمارس السلطة الرئاسية على موظفي البلدية ولكنه يمارسها باسم رئيس البلدية وذلك طبقا لما جاء في المادة 16 من المرسوم رقم 16-320 التي تنص: (تخضع إدارة البلدية للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي).(وتظهر أهمية هذه الوظيفة أي وظيفة الأمين العام للبلدية خاصة حين تجديد المجالس الشعبية البلدية بحيث أثناء هذه المرحلة يصبح تقريبا هو المسئول الأول لإدارة البلدية). فيعتبر حينئذ الأمين العام للبلدية القناة

أو الوسيط بين الهيئة البلدية المنتخبة والمصالح البلدية .

2- **المصالح الإدارية والتقنية للبلدية:**[1]

**-1:المصالح الإدارية:**

تتمثل هذه المصالح خاصة في مصلحة التنظيم والشؤون العامة ومصلحة المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية.فالمصلحة التنظيم والشؤون العامة تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات (مراجعة القوائم الانتخابية, التسجيل في القوائم الانتخابية' التحضير للعمليات الانتخابية وكذلك بكل ما يتعلق بالتنظيم (التنظيم المتعلق بأصحاب الحرف,بالتجار,البوليس العام)أما مصلحة المحاسبة فإنها تتكفل بالميزانيات ومتابعة المشاريع من الناحية المالية والمحاسبة وبتسيير المستخدمين فيما يخص أجور العمال وبتسيير الأملاك البلدية سواء منقولة أو عقارية وخاصة الاحتياطات العقارية.

- مصلحة الحالة المدنية فهي تعتبر من أهم مصالح البلدية فهذه المصلحة تتكفل باستخراج والحفاظ وتسليم وثائق الحالة المدنية (مثل:شهادة الميلاد,شهادة, بطاقة وشهادة الإقامة, شهادة الكفالة , والوكالة , تصريح بيعالمركبات, تصريح ابوي وتصريح بعدم مزاولة أي نشاط مهني ويجدر الإشارة ان هذه المصالح تدعمت بنظام الالياف البصرية مما أدى إلى تسهيل استخراج الوثائق .

مصلحة الإعلام الالي: مكتب مكلف بكل مايخص الإعلام الآلي .

2-2: المصالح التقنية للبلدية:

تلعب المصالح التقنية البلدية دورا هاما خاصة أن البلدية تلعب دورا أساسيا في تجسيد المخططات الإنمائية البلدية وانجاز المدارس...فوجود المهندسين والمهندسين المعماريين وكذلك الأطباء البيطريين يساعدها على تحسين السير لمختلف النشاطات البلدية سواء في قطاع الصحة أو في قطاع الانجاز أو في ميدان التعمير والبناء.

[1]:المصدر نفسه.

**المطلب الثاني:أهداف البلدية**

تسعى البلدية لتحقيق مجموعة من الأهداف من اجل تقديم النفع لها وللمجتمع فهي تسعى جاهدة للوصول إليها من خلال قيامها بمجموع من الإجراءات والأساليب من اجل الصالح العام حيث تتمثل هذه الأهداف في:[1]

-العمل على ترشيد نفقاتها.

-استخدام التسيير الجيد.

-تحقيق حاجيات ورغبات الأفراد المختلفة .

-سعيها لتطبيق مبدآ الحوكمة الرشيدة.

-زيادة الكفاءة والفعالية.

-الحرص على تطبيق مبدأ الشفافية والمشاركة والمساءلة.

-الحرص على الانسجام بين الحوكمة والنفقات.

-مواجهة جميع مشاكلها التي تواجها وتعيق التنمية.[2]

- الاتصال بين الموظفين في المؤسسة.

- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف.

- جمع الفئات الضعيفة والمهشمة وإدماجها في المجتمع.

- إدخال واستعمال الوسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة مثل بطاقة الالكترونية..

[1]:المصدر نفسه.
[2]:المصدر نفسه.

**المطلب الثالث: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

جاء في المادة 62 من قانون البلدية رقم :11-10المؤرخ في 22جوان2011: (ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية وهو أمر بالصرف)( يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وباسم الدولة)

والمادة 67من قانون البلدية رقم :11-10المؤرخ في 22جوان2011: (( ينصب الرئيس المنتخب في مهامه بمقر البلدية في حفل رسمي بحضور منتخبي المجلس الشعبي البلدي اثناء جلسة علنية يرأسها الوالي او ممثله خلال الخمسة عشر يوما(15) ) على الأكثر التي تلي الإعلان عن نتائج الانتخابات عند حدوث حالة استثنائية تعيق تنصيب رئيس المجلس الشعبي بمقر البلدية تطبق أحكام المادة 19 من هذا القانون. .فإن تساوت الأصوات تسند المهمة للأصغر سنا.

المادة 81 من قانون البلدية رقم :11-10المؤرخ في 22جوان2011:( ينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طبقا لأحكام هذا القانون).

المادة 82 من قانون البلدية رقم :11-10المؤرخ في 22جوان2011:( يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي البلدية باسم بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية

*** كيفية اختياره وانتهاء مهامه.**

جاء في المادة 65من قانون البلدية: (( يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين وفي للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي .(إن قانون البلدية لم يشر إلى طريقة اختيار الرئيس مكتفيا بذكر من لهم حق الاختيار وهذا خلافا لقانون الولاية الذي أشار صراحة لطريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي الولائي (الأغلبية المطلقة وإلا يكتفي بأغلبية نسبية في دورة ثانية).فإن تساوت الأصوات تسند الرئاسة إلى الاصغر في الأعضاء سنا.قد جاء قانون البلدية أكثر دقة حينما أوجب تنصيب الرئيس في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما التالية لإعلان الانتخابات المحلية وقد أصاب المشرع باعتقادنا إلى أبعد الحدود عند إقراره لهذا الحكم حرصا منه على الإسراع في عملية هيكلة البلديات بشر يالمزاولة أعمالها التي لها صلة مباشرة بالجمهور وتنتهي مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي بحالة الوفاة وانتهاء مدة العهدة (5سنوات) ,وتنتهي مهامه

للأسباب نفسها التي تنتهي بها مهام باقي أعضاء المجلس والمتمثلة في: الإقالة والاستقالة و الإقصاء الاستقالة: ونعي بالاستقالة تعبير رئيس المجلس الشعبي البلدي صراحة وكتابة عن رغبته في التخلي إراديا عن رئاسة المجلس المادة 40 من قانون البلدية (تزول صفة المنتخب بالوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني ويقر المجلس الشعبي البلدي بذلك بموجب موالاة ويخطر الوالي بذلك وجوبا).

المادة 41 من القانون البلدية( في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني لمنتخب بالمجلس الشعبي البلدي يتم استخلافه في اجل لا يتجاوز شهر واحد بالمرشح الذي يلي مباشرة أخر منتخب من نفس القائمة بقرار من الوالي, نستنتج معه أن الرئيس بإمكانه سحب الاستقالة قبل مضي المدة,وحتى إن قدمها يظل يباشر مهامه ولا يجوز له الانقطاع عن أداء واجبه تحت حجة تقديم الاستقالة للمجلس.

ب-سحب الثقة: وتتمثل في طريقة قانونية بمقتضاها يبادر أغلبية في المجلس ثلثي الأعضاء) بالإطاحة بالرئيس

**اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي**[1]:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الاختصاص حيث يمثل البلدية تارة ويمثل ويعمل لحساب الدولة تارة أخرى.

أ-بالنسبة لتمثيله البلدية: لما كانت البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية وتحتاج إلى من يعبر عن إرادتها فقد أسند القانون البلدي مهمة تمثيلها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات التالية:

*فهو يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وكل التظاهرات الرسمية والاحتفالات.كما يمثلها أمام الجهات القضائية وفي حالة تعارض مصلحة الرئيس مع مصلحة البلدية يقوم المجلس بتعيين أحد الأعضاء لتمثيل البلدية في التقاضي والتعاقد كما تشير المادة 66 ق.ب

كما يرأس المجلس ويتولى إدارة اجتماعات وأشغال المجلس الشعبي البلدي من حيث:التحضير للدورات والدعوة للانعقاد وضبط وتسيير الجلسات.

يتولى ادارة أموال البلدية والمحافظة على حقوقها حيث يتكفل تحت مراقبة المجلس بصفته امر للصرف خاصة ب:

-تسيير إيرادات البلدية والإذن بالإنفاق.

-القيام بكل الأعمال القانونية المتعلقة بأملاك البلدية من حيث اكتسابها واستعمالها واستغلالها والتصرف فيها والمحافظة عليها[2].

-إبرام صفقات البلدية ومراقبة تنفيذها طبقا للمادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91-434.

[1]:المصدر نفسه.
[2]:المصدر نفسه.

-توظيف مستخدمي البلدية والإشراف على تسييرهم وممارسة السلطة الرئاسية عليهم حيث تنص المادة 128 من القانون البلدي على أن: تخضع إدارة البلدية للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

-إعداد واقتراح ميزانية البلدية على المجلس ثم القيام بمتابعة تنفيذها.

-السهر على وضعية المصالح والمرافق والمؤسسات البلدية.

ب-بالنسبة لتمثيله الدولة: باعتباره ممثلا للدولة في إقليم البلدية يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة واردة بالعديد من النصوص القانونية وتتعلق بمجالات شتى منها خاصة:

-الحالة المدنية: بناءا على المادة 68 من القانون البلدي للرئيس صفة ضابط الحالة المدنية التي تخوله القيام بنفسه أو بالتفويض لأحد نوابه أو لموظف بالبلدية استلام تصريحات الولادات والزواج والوفيات وكذا تسجيل جميع الوثائق والأحكام القضائية في سجلات الحالة المدنية وهو ما أكده من قبل الأمر رقم 70-20 المتضمن قانون الحالة المدنية.

كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي سنويا بإحصاء المعينين بالخدمة الوطنية.

-الشرطة القضائية: بناءا على المادة 68 السالفة الذكر يتمتع الرئيس بصفة ضابط الشرطة القضائية طبقا للمادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية وذلك تحت سلطة النيابة العامة.

-الشرطة الإدارية: في إطار تمثيله الدولة وباعتباره سلطة من سلطات الشرطة أو الضبط الإداري يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المحافظة على النظام العام.

ويقصد بالضبط الإداري police administrative المحافظة على النظام العام والمتمثل أساسا في: -الحفاظ على الأمن العام: (حماية أرواح الناس وممتلكاتهم.تنظيم المرور.

-الحفاظ على الصحة العامة: التدابير الوقائية كمنع انتشار الأوبئة المعدية.السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وتطهير مياه الشرب.

-الحفاظ على السكينة العامة: توفير للسكان الراحة والهدوء.عدم استعمال مكبرات الصوت بالليل وكذلك تنظيم

المظاهرات.

في ممارسته لصلاحياته في مجال الضبط الإداري يكون الرئيس تحت السلطة الرئاسية للوالي.

-تنفيذ القوانين والتنظيمات: باعتباره ممثلا للدولة يكلف الرئيس بمتابعة

تنفيذ القوانين والتنظيمات كالمراسيم الرئاسية والتنفيذية والقرارات

التنظيمية الوزارية عبر تراب البلدية.

والبلدية مسؤولة مدنيا عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات

والناجمة عن الجنايات والجنح المرتكبة بالعنف في ترابها ولها فيما بعد

الرجوع على المتسببين في هذه الأعمال.

ولا تتحمل البلدية الضرر الناجم عن والكوارث أو الحرائق كما لا تتحمل

نتيجة الأضرار إذا ثبت أنها نتجت عن المضرورين أنفسهم ولضمان سلامة الأشخاص

والممتلكات أجازت المادة 81 من قانون البلدية للوالي ممارسة سلطة الحلول محل رئيس المجلس الشعبي.[1]

[1] مصدر نفسه

**المبحث الثالث:عرض وتحليل الاستبيان.**

في هذا المبحث واعتماد على منهجية دراسة البحث العلمي قمنا بتوزيع استمارة على عينة من الأشخاص تم اختيارهم بطريقة عشوائية، حيث كان عدد الأشخاص 40 شخص من اجل تحليلها من خلال برنامج xel،الذي حاولنا من خلاله معرفة واقع الحوكمة المحلية وأثرها في ترشيد النفقات العمومية.

**المطلب الأول:حدود وأدوات الدراسة الدراسة.**

وهي الفواعل والأدوات التي استخدمناها في بحثنا والمتمثلة في:

- ✓ **الحدود البشرية:** تتمثل في العينة في البلدية والتي اخترناها نحن بطريقة عشوائية لضمان الحصول على نتائج واقعية وصادقة؛فكانت عينتنا المختارة 40 شخص موجود داخل هذه البلدية،موجهة إلى المسؤولين والموظفين ، حيث تم توزيع عليهم استمارة وذلك للاجابة على الاسئلة التي تحتويها.
- ✓ **الحدود المكانية:**إن بلدية الشلالة محل الدراسة بولاية البيض تحدها شمالا ولاية النعامة وجنوبا دائرة بوسمغون وشرقا بلدية المحرة أما غربا فتحدها دائرة عسلة.
- ✓ **الحدود الزمنية:** ونقصد بها فترة التي قمنا فيها بالدراسة الميدانية حيث تراوح وجودنا من ليوم .
- ✓ **كيفية تحليل الاستبيان** :لكي يتمكن الباحث في شتى العلوم من الإحاطة الكاملة ببحثه من معلومات وبيانات يستطيع من خلالها أن يعرف ويلتمس حقيقة الدراسة التطبيقية عن قرب .حيث يستعين فيه بأدوات معينة تساعده في جمع المعلومات وفي ما يلي تندرج الأد و ا ت التي استعملتها في دراستي التطبيقية هذه فيما يلي:
- ✓ **الملاحظة** :وهي رؤية حدود الدراسة بالعين المجردة وبشكل مباشر حيث تكون وفق معايير محددة وذلك بغية الوصول إلى المعلومات بأدق تفاصيل والخروج باستنتاجات صحيحة، وذلك تكون عن طريق مراقبة سلوك الأفراد ومعرفة طريقة ردهم.
- ✓ **المقابلة:**وهي ادات يستعملها الباحث عن طريق اجتماعه مع المبحوث وتقديم له أسئلة حيث تتكون مباشرة وجها لوجه.

حيث يوجد نوعين من المقابلة وهما:

*المقابلة المقننة:وهي عبارة عن أسئلة يوجهها الباحث للمبحوث حيث تكون ثابتة. [1]

*المقابلة الغير مقننة: وهي عكس الأولى فهي تكون غير ثابتة،اي حسبة ما يراه الباحث ملائما لظروف وموضوع الدراسة.[2]

أما فيما يخص تحليل الاستبيان ذات الإجابات والتي عددها 40 استمارة فقد اعتمدت في تحليلها ومعالجتها على برنامج XEL،كما استخدمت دوائر نسبية واستعملت فيها تكرارات ونسب مئوية،وذلك بوصف بيانات العينة من حيث خصائصها .و لكي يكون الاستبيان هادفا وفعالا وجب أن يكون الاستبيان جيد ومنه فعليه التميز ب:

*أن تكون الأسئلة مختصرة وواضحة.

*الحصول على إجابات واضحة ودقيقة.

*أن تكون أسئلة عادية وغير محرجة بالنسبة للمبحوث .

**المطلب الثاني:الدراسة التحليلية**

بعد توزيعنا للاستمارة على العينة المختارة والمتضمنة ل40 شخص ، قمنا باسترجاعها حيث تم الإجابة على هاته الأسئلة المقدمة،حيث استعنت في تحليلي على دوائر نسبية وهي موضحة كالأتي:

[1]:عمار بحوش،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية،1999،الجزائر،ص207.

[2]عمار بوحوش مرجع نفسه،ص207.

*البيانات الوظيفية والشخصي:

✓ الجنس:الإجابة في الجدول التالي:

الدائرة النسبية والجدول توضع نسبة الجنس الموجودة في المؤسسة:

| التكرار | النسبة |
|---|---|
| 16 | %40 |
| 24 | %60 |
| 50 | %100 |

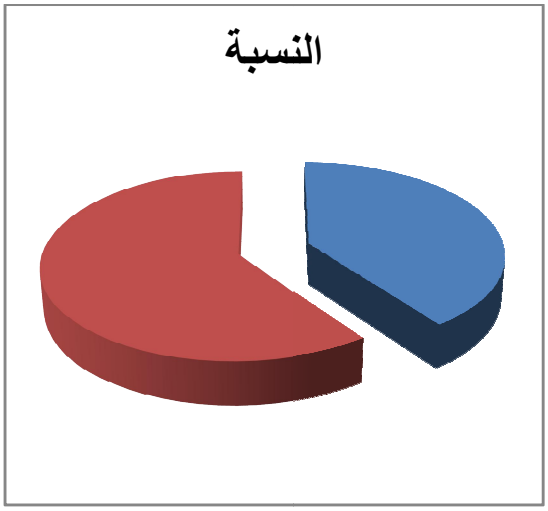


نلاحظ حسب الإحصائيات إن في البلدية يوجد فئة الرجال أكثر من الفئة النسوية وذلك بعدد 24 لفئة الرجال و16 للنساء، وبنسبة 60%لرجال و40%للنساء ، وهذا ما يدل على إن البلدية تستعمل جانب الذكوري بنسبة كبيرة.

✓ **السن:**

| السن | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| 35-20 | 12 | %30 |
| 45-35 | 8 | %20 |
| 55-45 | 10 | %25 |
| 25% | 25% | 25% |
| مجموع | 40 | 100% |

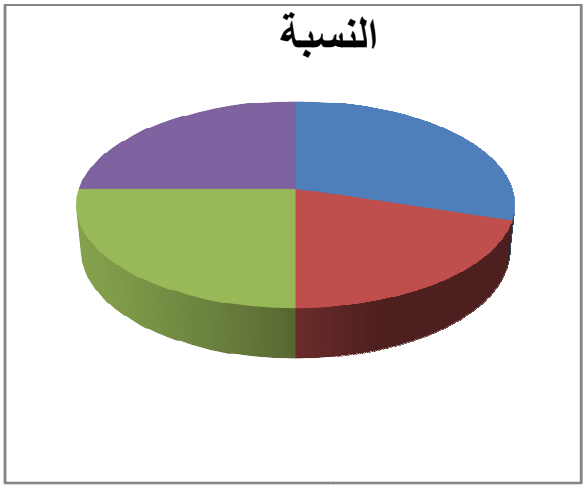


**من** خلال الدائرة نلاحظ أن سن من 20-35عددهم 12 بنسبة 30%، بينما سن من 35-45عددهم 8 وذلك بنسبة 20%، أما الأشخاص الذين سنهم من 45-55عددهم 10بنسبة 25%، والذين عددهم 55فما فوق فعددهم أيضا 10بنسبة 25%، ومنه نستنتج انه تقريبا نسبتهم متقاربة دليل على تنوع الأعمار في هاته البلدية.

**المستوى التعليمي:**

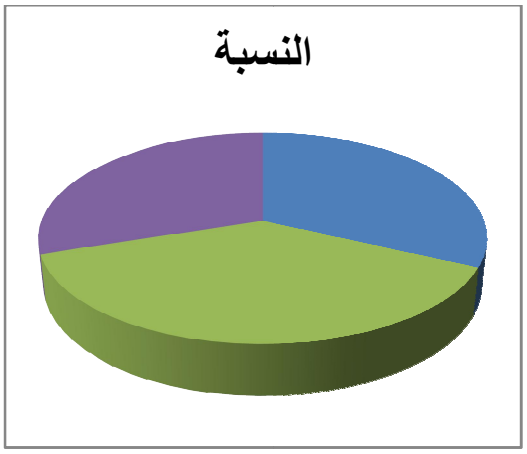


| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوي | 13 | %32 |
| جامعي | 15 | %38 |
| دراسات عليا | 12 | %30 |
| المجموع | 40 | %100 |

من خلال الجدول الموضع والدائرة النسبية نلاحظ أن المستوى التعليمي لهاته البلدية متمثلة في :

ثانوي 13 بنسبة 32%، والأشخاص المتخرجون من الجامعة عددهم15 ونسبتهم 38%و بالنسبة لدراسات العليا فعدد الأشخاص 12 ونسبتهم 30%، ومنه نستنتج أن الأشخاص المتخرجون من الجامعة عددهم اكبر دليل على توظيف الجامعيين.

✓ **الخبرة:**

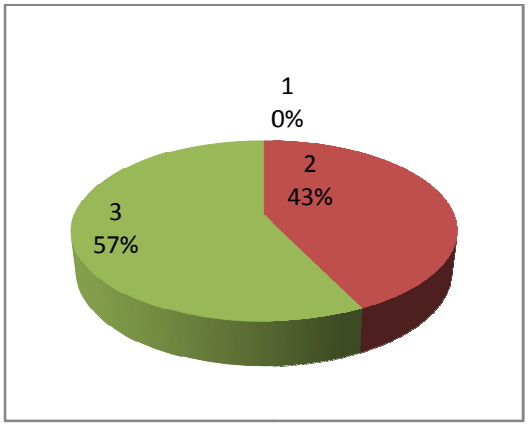


| الخبرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| سنوات1-5 | 12 | %30 |
| سنوات6-10 | 12 | %30 |
| 15-سنوات11 | 16 | %40 |
| المجموع | | %100 |

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه إن الخبرة في البلدية تتمثل في:

الخبرة من 1-5سنوات عدد أشخاصها 12 وذلك بنسبة 30%، أما بالنسبة للأشخاص الذين لديهم خبرة من 6-10سنوات فعددهم أيضا 12 ونسبتهم 30%،أما بما يتعلق بالخبرة من 11-15 سنة فعددهم 16 ونسبتهم 40%.

ومنه نستنتج أن الذين لدهم خبرة من 11-15 سنة عددهم كبير وفيما يخص 1-5سنوات و6-10 فهم متساوين وهذا دليل على أن الذين لديهم خبرة اكبر موجودون في هاته البلدية.

✓ **التوظيف:**

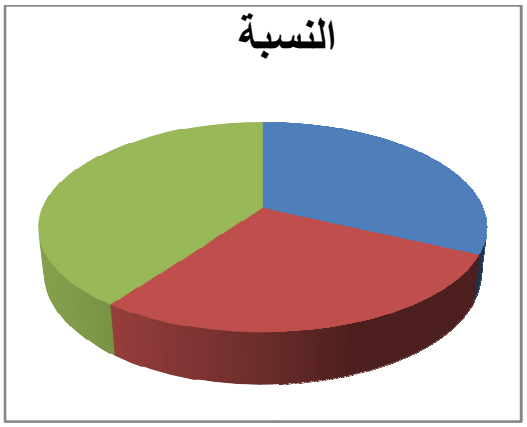


| | | |
|---|---|---|
| مسابقة | 13 | 32% |
| شهادة | 11 | 28% |
| خبرة سابقة | 16 | 40% |
| المجموع | 40 | 100% |

فيما يخص التوظيف في البلدية فنلاحظ ان توظيف على اساس مسابقة عددهم 13 بنسبة 32%، وبالنسبة الذين لديهم شهادة عددهم11 بنسبة 28%، وفيما يتعلق بالاشخاص ذوي الخبرة السابقة فعددهم 16 ونسبتهم 40%.

ومنه نستنتج ان التوظيف هنا يكمن في الخبرة السابقة .

الأسئلة المغلقة:

**1/هل** يوجد حكم حقا في بلدية الشلالة؟ نعم لا

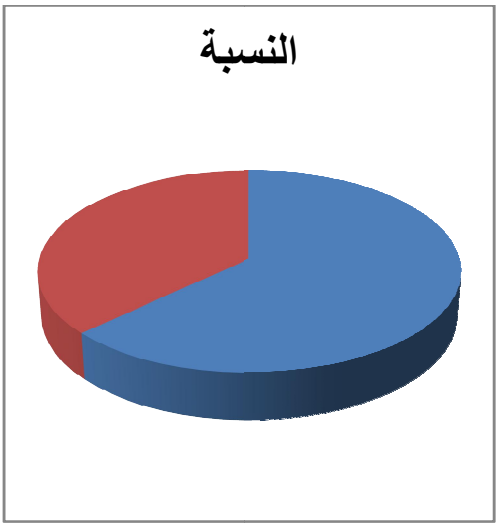


| الاجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 25 | 63% |
| لا | 15 | 37% |
| المجموع | 40 | 100% |

كانت الإجابة على السؤال بنعم 25 ونسبتها 63%، وفيما يخص الإجابة بلا فكانت اقل 15 ونسبتها 37%.

ومن خلال الإجابة نلاحظ إن هاته البلدية تطبق الحكم .

**2/**هل تسعى البلدية جاهدة لترشيد نفقاتها:

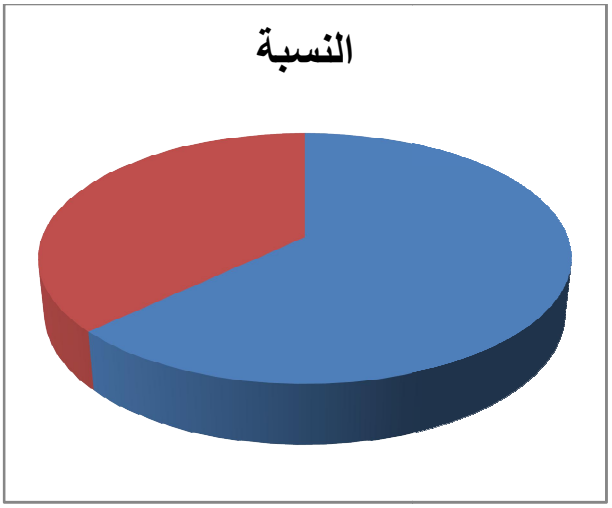


| | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 35 | 87% |
| لا | 5 | 13% |
| المجموع | 40 | 100% |

نلاحظ من خلال إجابة الموظفين على السؤال انه كانت إجابتهم بان البلدية تسعى جاهدة لترشيد نفقاتها كانت الإجابة بنعم عددها 35 ونسبتها 87%، والإجابة بلا كان عددها 5ونسبتها 13%.

ومنه نستنتج من الإجابة حيث كانت الإجابة بنعم أعلى بكثير من الإجابة بلا فهنا يتبين أنها تسعى للعمل على تخفيض نفقاتها بكل الوسائل والطرق.

**3/**هل هناك انسجام بين الحوكمة وبين النفقات العمومية

| | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 27 | 68% |
| لا | 13 | 32% |
| المجموع | 40 | 100% |

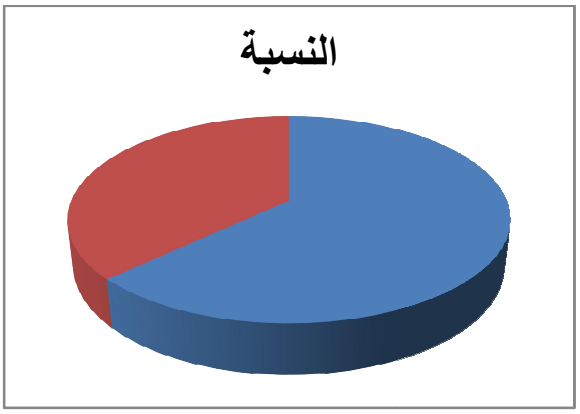


**نلاحظ انه** كانت الإجابة على السؤال الموضح أعلاه انه:

الإجابة بنعم عددها 27 ونسبتها 68%،وفيما يتعلق بالإجابة بلا فكانت 13 ونسبتها 32%

ومنه نستنتج من الإجابة أن هناك انسجام وتكامل بين الحوكمة وبين النفقات العمومية.

**4/**هل تتوقع تغيير البلدية نحو الأفضل:

| | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 20 | 50% |
| لا | 20 | 50% |
| المجموع | 40 | 100% |

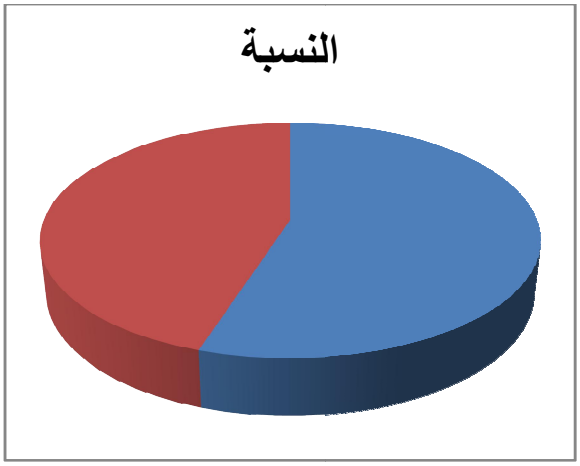


نلاحظ من الإجابة أعلاه أن :

إن إجابة أفراد العينة المبحوثة فيما يخص السؤال أعلاه تراوحت بنسبة متعادلة ما بين الإيجاب والسلب، أين احتلت كل من إجابة (نعم أولا) نسبة متساوية قدرت ب50% مما يعني عدم توقع إجابة مطلقة وإمكانية تغير البلدية نحو الأفضل هو نفسه عدم إمكانية تغير البلدية نحو الأفضل.

**5**/هل للبلدية سبب في ارتفاع للنفقات العامة:

| | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 22 | 55% |
| لا | 18 | 45% |
| المجموع | 40 | 100% |

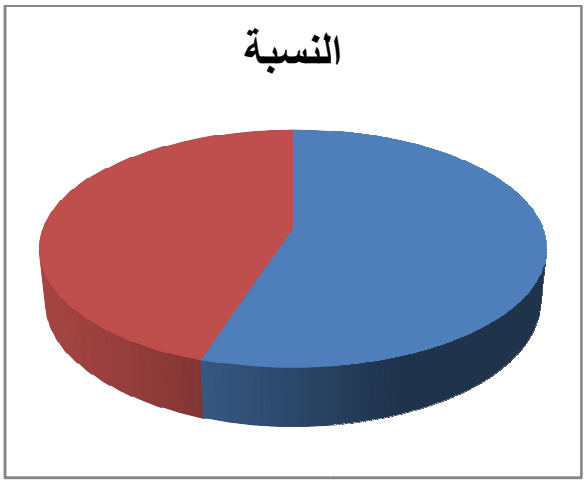


**إن الإجابة عن السؤال أعلاه كانت:**

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية إن الإجابة بلا نسبتها 45%،إما الإجابة بنعم فنسبتها 55%أي أن الإجابة عن هذا السؤال تؤول إلى أن للبلدية سبب في ارتفاع النفقات العامة.

الأسئلة المفتوحة:

**1/من يتولى تسيير البلدية :**

بالنسبة لهذا السؤال كانت الأغلبية من الإجابات هي يتولى تسيير البلدية جهاز تداولي هو المجلس الشعبي البلدي ويساعه نائبان او عدة نواب حسب حجم البلدية وعدد سكانها،كما أن تتمع البلدية بذمة مالية مستقلة يؤهلها كل سنة للقيام بتقديرات مالية والتي تسجل في كشف ابتدائي يسمى الميزانية الأولية للنفقات والايرادت المتوقعة للسنة المالية اللاحقة أي التي تسبق سنة التنفيذ وبانقضاء الأشهر الأولى من سنة التنفيذ،وبروز الاحتياجات بوضوح فان البلدية تقوم بإعداد ميزانية إضافية كأخر اجل بالنسبة للحساب الإداري.

2/**ماهي القواعد التي تحكم البلدية في تسييرها**:توجد العديد من القواعد التي تعتمد عليها البلدية والتي تتمثل في مايلي:

*__قاعدة السنوية__:يتم تحديد ميزانية البلدية بقاعدة سنوية مقدرة بسنة كاملة ،حيث تتمثل في الرقابة على إجراءات الإنفاق وتحصيل الإيرادات بشكل محدد إذ تخصص مجموع من النفقات وذالك لدفعها في أغراضها.

*__قاعدة وحدة ميزانية البلدية__:حيث تقوم هذه القاعدة بتجميع عناصر كافة نفقاتها وهو اجل توضيح الفائض والعجز ،وقد ادت الضرورة الى وضع ثلاث وثائق متتابعة ومتلازمة لبيان الفائض او العجز في ميزانية البلدية.

*__قاعدة شمولية ميزانية__ :هاته القاعدة هي المثال المضاد للقاعدة سابقة الذكر اين نجد هذه الاخيرة تستوجب ادراج النفقات وذلك كونها مظهر مكمل لقاعدة وحدة الميزانية ،

*__قاعدة توازن ميزانية البلدية__ :تعتبر اهم قاعدة تحكم ميزانية البلدية والمقصود منها هو حصول على التوازن والبعد عن العجز المالي،حيث نجد انه اذا اختلت تصبح البلدية عاجزة.

*__قاعدة تخصيص ايرادات ميزانية البلدية__: تسعى البلدية الى تخصيص ايراداتها بغية توجيهها في تمويل قسم نفقات التسيير تشمل الضريبة في حين نجد البعض الاخر يخصصها في تغطية التجهيز والاستثمار.

**ماهي أسباب العجز المالي لميزانية البلدية:**

ان من ابرز الأسباب التي ألت ببلديات الى العجز في أوضاعها المالي:

- ✓ عدم توازن نفقات ميزانية البلدية مع ايراداتها.
- ✓ النمو السريع لنفقات ميزانية البلدية.
- ✓ الارتفاع المذهل لنفقات قسم التسيير .
- ✓ النمو البطيء لايرادات ميزانية البلدية.
- ✓ ضعف مستوى التنظيم والتسيير البلدي.
- ✓ ضعف مستوى التأطير.
- ✓ التخلف الإداري.

**4/كيف تقيمون واقع ترشيد النفقات العامة في بلدية الشلالة:**

نلاحظ من خلال الإجابات أن هناك نقص في التسيير وعدم النظام ، وان المؤسسة لم تطبق واقع الحكم وذلك من خلال عدم قيامها بالتسيير الغير العقلاني،وكذا عدم تطبيقها لمبادئ الحكم ، وانعدام انسجام وتنسيق داخلي بين الرئيس والموظفين والذي يعتبر المؤثر الأساسي في الأداء.

**5/هل طبقت البلدية معايير الحكم :**

لقد طبقت البلدية معيار المشاركة وذلك بوجود أحزاب ومنظمات غير حكومية ،وكذا وجود انتخابات من قبل المجتمعات ومشاركتهم وإعطائهم الحرية في اختيار من يحكمهم.كما سمحت للمرأة في العمل كموظفة وساوت بينها وبين الرجل في جميع حقوقها،حيث طبقت أيضا مبدأ الشفافية والذي يسمح للمواطنين للاطلاع على ما يخص الإدارة .

كما ساوت بين جميع الأفراد في حقوقهم وحرياتهم دون تمييز بينهم سواء في الجنس أو اللون أو غيره، كما تسعى المؤسسة للاستجابة لمطالب الأفراد والخضوع لها وتطبيقها على أحسن وأكمل وجه.

**المطلب الثالث: نتائج الدراسة**

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية والتي اعتمدنا فيها على كل من أسلوب المسح وأدوات الدراسة المتمثلة في كل من الملاحظة والمقابلة بنوعيها (المقننة وغير المقننة )وبالإضافة إلى مختلف الأداوت التي استعملنها استطعنا من خلالها معرفة مفاهيم ومعلومات نظرية وكذالك تتبعنا مدى تطبيقها على أرضية الواقع واستنتجنا العديد من

النتائج التي تصب في موضوعنا هذا والمتمثل في الحكم الراشد وأثره في تسيير المؤسسة الاقتصادية أين كانت مؤسسة نفطا ل بسعيدة ميدان دراستنا ومن بين نتائج دراساتنا الميدانية ما يلي:

- تسعى البلدية على تطبيق أسلوب الحوكمة الرشيدة.
- تعمل على تخفيض في نفقاتها وحمايتها من التبذير والإسراف.
- توضيح وتبيين أهمية الحوكمة من اجل رفع أدائها.
- الانسجام بين الحوكمة المحلية وبين النفقات العامة.
- القيام بتطوير نشاطها.
- العمل على وضع رقابة على نفقاتها للحرص على عدم ارتفاعها.
- تطبيقها لمجموع من المعايير والمبادئ التي تتميز بهم الحوكمة والمتمثلة في المشاركة والشفافية والمساءلة.
- تحسين جودة خدماتها من خلال التسيير الجيد.
- تحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد والاستجابة لجميع مطالبهم.
- تحقيق التنمية المستدامة.

**خاتمة الفصل:**

أعطى العالم عناية تامة لموضوع الإنفاق العام ووضع له قواعد ونظرية متكاملة، واهتم بتحديد مفهوم الحاجة والرغبة،ذلك إن الهدف من الإنفاق العام هو إشباع حاجات ومتطلبات الأفراد، والاهتمام بها عن طريق القيام بواجباتها.

# خاتمة

يعالج موضوعنا دراسة الحوكمة المحلية وتأثيرها في ترشيد النفقات العمومية حيث يعتبر ضخامة النفقات من المشاكل الكبيرة التي تواجه الدولة وتعيق التنمية فيها.حيث أن موضوع ترشيد النفقات العمومية المحلية حاز اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة بسبب العجز المالي الذي أصاب الميزانية وبسبب الأزمات الاقتصادية.

حيث تمثل الحوكمة وتطبيق مبادئها ومعاييرها مطلبا حقيقيا لحكومات الدول خاصة الدول النامية ، لما تحققه من مكاسب على مستوى النمو الاقتصادي وحسن استغلالها للموارد المالية وتطبيقها لرقابة في إدارة أموالها العامة من اجل تحقيق الرشادة والمصداقية والشفافية كما للحكم دور أساسي وفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية. كما استقطب الحكم اهتماما كبيرا من قبل الخبراء والباحثين على مختلف الأصعدة نظرا لما يتمتع به من مكانة علمية في الفكر السياسي.

تعتبر النفقات العامة أداة مهمة في الدولة في جميع الميادين ،حيث تقوم بالإنفاق على قطاعات ومجالات مختلفة من اجل تحقيق النفع العام،كما يعد تسيير الجيد لهذه النفقات والحرص على الحفاظ عليها، حيث تقوم الحوكمة المحلية بمجموع من الإجراءات محل التطبيق من طرف المؤسسة لإيجاد تنسيقات داخلية في هذه الإدارات من اجل تخفيف تكاليفها وأعباءها وقيامها برشادة نفقات هذه الادارت،كما تعمل الحوكمة المحلية بتسيير الجيد لأعمالها المشتركة من طرف الأفراد والمجتمعات ومؤسساتها .

حيث تم التعرف في الموضوع على مدى أهمية النفقات العامة في ميزانية الدولة والتطرق أيضا إلى المشاكل التي تواجهها الدولة من اجل تحقيق فعالية النفقات العامة بغية تحقيق تنمية مستدامة .

لتحقيق مجموع الأهداف المحددة والمرجوة ينبغي إخضاع هاته النفقات إلى رقابة وحسن استغلاله بشكل أفضل واستخدامها على أحسن وجه دون إساءة استعمالها و الإسراف فيها في أغراض المنفعة العامة.

حيث ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع توسع سلطة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية حيث تستخدمها الدولة في سياستها الاقتصادية من اجل تحقيق أهداف نهائية التي تسعى الوصول إليها من اجل النمو والتطور.

حيث يعد تحقيق معدلات النمو الاقتصادي هدف رئيسي تسعى الدولة إلى إدراكه وتحقيقه.

أن نجاح الإدارات يتوقف على مدى قدرتها وكفاءتها في التحكم في نفقاتها واستغلالها في أمور تحقق أهدافها، ومحاولة معالجة إشكالية ضخامة هاته النفقات وتخفيف من التبذير والإسراف فيها وإنفاقها في أشياء تحقق الرفاه وتحقق مصالح ورغبات الأفراد في المجتمعات.

حيث ينظر للحوكمة المحلية باعتبارها عنصر مطبق لمفهوم الديمقراطية والشفافية، كما تسعى إصلاح الدولة من خلال تطلعها على قدرات من خلال كل هذا يمكننا التوصل إلى نتائج وتوصيات و هي:

*النتائج:

- تعتبر الحوكمة المحلية احد المواضيع المستعملة لتحقيق التنمية .

- تطبيق معايير الحكم يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة.

- ترشيد النفقات من قبل التسيير الجيد يحقق تنمية محلية.

- تهدف الحوكمة المحلية لتحقيق مبدأ المسائلة والشفافية والمساواة والعدل في البلدية.

- تسعى معايير الحوكمة لحل كل المشاكل التي تواجهها المؤسسة.

- الحوكمة بمثابة النظام الذي يهتم برشادة النفقات.

- إن فضل النظريات الاقتصادية وظهور التخلف أدى إلى ظهور مصطلح الحكم من اجل بلوغ أعلى رشادة وأحسن تسيير.

- إن الدراسة الدقيقة لمفهوم الحكم تقود الباحث إلى إدراك حقيقة تشعب وشمولية هذا الموضوع لجميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والإدارية .

- إن حتمية تطوير وتطبيق مفهوم الرشادة أصبح حتمية أولية للمجتمعات النامية.

*التوصيات:

- من الضروري الاهتمام بالحوكمة وتطبيقها من اجل الوصول إلى تنمية.

- ضرورة ترشيد النفقات العامة التي تعتبر من الضروريات التي تساعد على التطور والتغيير.

- ينبغي تخفيض من النفقات وعدم إسرافها وتبذيرها.

- ينبغي اتخاذ مجموع من الإجراءات الملموسة لتعزيز الإدارة المالية والمساءلة من اجل ضمان استخدام الموارد العامة.

- ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر فعالية وكفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية ويتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا.
- العمل بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ومتابعتها.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

**اولا: المصادر**

**القران الكريم**

**ثانيا : المراجع**

**الكتب بالعربية:**


1. أمين عواد المشاقبة و داود علوي المعتصم بالله، **الإصلاح السياسي للحكم الراشد**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.
2. إسماعيل شعلي، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.
3. المرسي سيد حجازي، مبادئ اقتصاد العام، بيروت :الدار الجامعي ، 2009.
4. باسم احمد عامر، نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم، الأردن: دار النفائس لنشر والتوزيع، 2010.
5. برينيه وا.سيمون،ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس،أصول الاقتصاد الكلي، القاهرة: للنشر والتوزيع، ط1989،1409،1.
6. هيثم صاحب عجام ، علي محمد مسعود، المالية العامة، عمان :دار البداية ناشرون وموزعون ،ط1436،2015.1.
7. حسين عمر ، اقتصاديات لكل قارئ ،القاهرة: دار الفكر العربي، ط1997،1417،1.
8. طاهر رزوق ،تنفيذ النفقات العمومية،2011.
9. طاهر رزوق،تادية النفقات العمومية.
10. محمد شاكر عصفور ، أصول موازن العامة، لبنان: دار مسيرة للنشر والتوزيع،2008،ص339.،ط1436،2015.1.
11. محمد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج وعجز ميزانية الدولة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.
12. محمد عمر حماد ابو دوح ، ترشيد الإنفاق العام وعلاج وعجز ميزانية الدولة،الإسكندرية: الدار الجامعية،2006.

13. محمد عبد الفتاح العضماوي، **الحوكمة المؤسسية المداخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، القاهرة: مكتب الحرية للنشر والتوزيع، 2008

14. معتصم بالله الغربالي وآخرون، **حوكمة الشركات المساهمة دراسة في أسواق اقتصادية وقانونية**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2008.

15. نوازاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف ، اقتصاديات المالية العامة ، عمان : الأردن دار المناهج للنشر وتوزيع ،ط2006،1426،1

16. دندني نجي، **المالية العمومية**،الجزائر: دار الخلدونية،2014

**17**. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، مصر: منشورات الحلبي الحقوقية، مصر 2003.

**18**. سوري عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ،ط2000.

19. عمار حبيب جهلوك، **النظام القانوني لحوكمة الشركات**، دار نيوز للطباعة والنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

20. عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، عنابة:مديرية النشر بجامعة باجي المختار ، 2010.

21. عطا لله وراد خليل ، محمد عبد الفتاح العضماوي، **الحوكمة المؤسسية المداخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، القاهرة: مكتب الحرية للنشر والتوزيع، 2008

22. علي العربي وعبد المعطي عساف ، إدارة المالية العامة، الكويت: للنشر والتوزيع.

23. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 16اكتوبر.

24. عاد حمود القيسي، المالية العامة وتشريع الضريبي، عمان: مكتب دار ثقافة للتصميم والإنتاج، 2011.

25.

26. عثمان محمد ، التخطيط أسس ومبادئ عامة، الأردن:دار صفاء للنشر والتوزيع ،2004.

27. فردريك بولون ، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، اقتصاد العام ، بيروت: مؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، طبعة 1411.1991.

28. – ضياء مجيد المسوي، **عولمة الحوكمة المالية**، الجزائر: دار هومة للنشر والتويع، 2013.

**مذكرات:**

29. ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، .2014

30. افروخ رانية، **دور حوكمة شركات في تحسين أداء المؤسسات،دراسة حالة شركة ليانس للتأمينات"، رسالة ماستر** في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، 2015، ص 19 .

31. ايبو وهيبة ، **تنفيذ النفقات العمومية والرقابة عليها في الجزائر دراسة حالة خزينة القطاع الصحي،** تخصص محاسبة وجباية، 2017.

32. بسام سامي، "**المساءلة كآلية لتفعيل الحوكمة المحلية، دراسة حالة بلدية ورقلة"، مذكرة ليسانس،** تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2013.

33. بن نعوم عبد اللطيف، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، 2016،ص93.

34. بومدين طاشمة ، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**،جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان.

35. بلوصيف الطيب، "الحكم الرشيد المفهوم والمكونات"، **ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول :الحكم الراشد واستراتجيات التغيير في العالم النامي**، الجزائر: جامعة سطيف، يومي 8-9 أفريل،2007.

36. طالبي يمينة، **الدور التنموي للجماعات المحلية دراسة حالة ولاية البيض**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم سياسية ، تخصص سياسات عامة وتنمية.

37. طارق عبد العال حماد ،**حوكمة الشركات،شركات قطاع عام وخاص ومصارف،المفاهيم–المبادئ– التجارب–المتطلبات**، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007 .

38. كرودي صبرينة ،**ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي**، اطروقة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل.

39. لطفي فاروق زلامي، **دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد نفقات العمومية دراسة حالة : مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات ،2015.

40. لويء صافي، **الرشد السياسي وأسس المعيارية من الحكم الراشد إلى الحوكمة المحلية الرشيدة، بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

41. مجدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة شركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشور في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد 02، جامعة الإسكندرية، 2009.

42. نصر الدين لبان، "دور **الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة"، رسالة الماجستير** في العلوم السياسية،تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2012.

43. سندرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل تطورات مالية عالمية دراسة حالة الجزائر**، الإسكندرية: دار حامد جديد، 2016.

44. سلوى شعراوي، "مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع-إشكالية نظرية"

45. سلوى جمعة وآخرون: **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.

46. علي احمد زين و محمد حسني عبد الجليل صبيحي، "مبادئ وممارسات حوكم الشركات"، **ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من اجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي**، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

47. عصمان حسام دين، **محاضرات في حوكمة الشركات**، عمان: دار حامد للنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

48. عائشة تقية، "أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر"، **مذكرة الماستر** في رسم السياسات العامة، 2015.

**49.** عروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية دراسة حالة الجزائر"،**رسالة الماجيستر** في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 2011-2012.

50. عبد اللاوي محمد إبراهيم، مطبوع لمجموعة من المحاضرات في مقياس المالية العامة ،2016.

51. عباس عبد الحفيظ ، تقسيم النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة:نفقات ولاية تلمسان بلدية منصورة ،مذكرة تخرج لنيل ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص تسيير المالية العامة ،2012.

52. قوي بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم الراشد"، **ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتوجهات**، يومي 16-17 أوت 2008.

53. **رويبة صديق خضرة، مدى مساهم ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة دراسة حالة مؤسسة اوروبية .**

54. خنفري خيضر ، تمويل تنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم سياسية وعلو تجارية وعلوم تسيير ، فرع التحليل الاقتصادي.

**مجلات:**

**55.** خالد المهايتي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة،مجلة إدارة المال العام ، التخصص والاستخدام ، مصر:المنظمة العربي الإدارية، أعمال المؤتمرات ، 2010.

**المواقع الالكترونية:**

**56.** بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية،** بريد الكتروني Bassant @ipa .edu.sa

# الملاحق

# قائمة الملاحق

**جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة–**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

**تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية**

**الطالبة :شواكي خضرة** **الأستاذ:شيخاوي احمد**

**الاستبيان**

**سيدي ،سيدتي:**

**في وتحت إطار التحضير للانجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم سياسية تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية على مستوى كلية الحقوق والعلوم سياسية بجامعة سعيدة والتي نحاول من خلالها معالجة موضوع الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العمومية نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين آملين منكم إثرائنا بإجابة جدية على الأسئلة المطروحة ونحيطكم بالعلم أن الإجابة المقدمة منكم لا ولن تستخدم إلا في نطاق بحثنا هذا.**

**وفي الأخير تقبلوا منا فائق الشكر والاحترام والتقدير على مساهمتكم القيمة في انجاز هذا البحث.**

# قائمة الملاحق

**يرجى منكم ملئ هذا الاستبيان بوضع العلامة ╳ أمام الإجابة المختارة :**

**1) البيانات الوظيفية و الشخصية :**

**الجنس: ذكر:** ☐ **أنثى:** ☐

**السن : من 20الى35** ☐

**من 35الى 45** ☐

**من 45الى 55** ☐

**55 فما فوق** ☐

**المستوى التعليمي:**

**ثانوي:** ☐

**جامعي :** ☐

**دراسات عليا:** ☐

**الخبرة :**

**من 01الى5سنوات :** ☐

**من 06الى10سنوات :** ☐

**من 11الى 15سنة :** ☐

**التوظيف:**

☐

# قائمة الملاحق

**على أساس مسابقة:** **على أساس خبرة سابقة :** ☐

**على أساس شهادة :** ☐

**يرجى منكم وضع علامة ☒ الإجابة الصحيحة من اجل تقديم معلومات تتميز بالمصداقية .**

**الأسئلة:**

**هل يوجد حقا حكم في بلدية الشلالة؟**

**هل تسعى البلدية في ترشيد نفقاتها؟**

**هل يتناسب المبادئ الحكم على واقع أرضية البلدية؟**

**هل هناك انسجام بين الحوكمة وبين النفقات العامة في البلدية؟**

**هل تتوقع تغيير بلدية الشلالة للأفضل؟**

**للبلدية دور هام في زيادة النفقات العامة؟**

***هل طبقت البلدية معايير الحكم ؟**

# قائمة الملاحق

**نرجو منكم الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل مختصر يفيد دراستنا:**

***من يتولى تسيير البلدية ؟**

***كيف تقيمون واقع ترشيد النفقات العامة في بلدية الشلالة؟**

***ماهية المبادئ التي ترتكز عليها البلدية في تسييرها؟**

***ماهية أسباب العجز المالي للميزانية البلدية؟**

***ماهية القواعد التي تحكم ميزانية البلدية؟**

***هل تتناسب مبادئ الحكم وواقع البلدية ؟**

# الفهرس

# الفهـرس


**شكر و تقدير**

**الإهداء**

**تشكرات**

**قائمة الأشكال**

**قائمة الجداول**

**مقدمة**.....أ

**الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة المحلية**.....**6-38**

**تمهيد:**.....**6**

**المبحث الأول:ماهية الحوكمة المحلية** .....**6**

**المطلب الأول:مفهوم الحوكمة وأطراف عمليتها**.....**7**

**المطلب الثاني: نشأة وتعريف الحوكمة المحلية** .....**10**

**المطلب الثالث:مميزات الحوكمة**.....**17**

**المبحث الثاني :ابعاد ومكونات الحوكمة المحلية**..... **22**

**المطلب الأول:مكونات الحوكمة المحلية** .....**22**

**المطلب الثاني:أبعاد الحوكمة المحلية**.....**25**

**المطلب الثالث:أهمية وتحديات الحوكمة المحلية**.....**26**

# الفهـرس

المبحث الثالث:الانتقال للحوكمة المحلية والإشكاليات التي واجهتها .....31

المطلب الأول:التحول للحوكمة المحلية.....31

المطلب الثاني:الإشكالية التي واجهت الحوكمة .....33

المطلب الثالث: اهداف الحوكمة المحلية.....35

خاتمة الفصل.....38

الفصل الثاني:ترشيد النفقات العامة .....40–72

تمهيد.....40

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي لنفقات العامة .....41

المطلب الأول:مفهوم النفقات العمومية.....41

المطلب الثاني:نشأة وتطور النفقات العامة.....44

المطلب الثالث:تقسيمات النفقات العامة .....49

المبحث الثاني:ماهية ترشيد النفقات العامة.....55

المطلب الأول:مفهوم ترشيد النفقات العمومية.....55

المطلب الثاني: نشاة وتطور ترشيد النفقات العامة.....57

المطلب الثالث:عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة.وظاهرة تزايده وترشيده.....58

المبحث الثالث:المراحل العملية في النفقات العمومية.....62

# الفهـرس

المطلب الأول :أثار النفقات العامة وأهدافها.....62

المطلب الثاني:.مراحل تنفيذ النفقات العامة.....67

المطلب الثالث:علاقة الحوكمة المحلية بترشيد النفقات العامة.....71

خاتمة الفصل:.....72

الفصل الثالث:(دراسة حالة) :

تمهيد:.....74

المبحث الأول: الإطار النظري لبلدية شلالة.....75

المطلب الأول: تعريف البلدية.....75

المطلب الثاني: نشأة بلدية الشلالة .....76

المطلب الثالث:صلاحيات البلدية وموقعها الجغرافي.....77

المبحث الثاني:الهيكل التنظيمي للبلدية وأهدافها..... 81

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لبلدية الشلالة .....84

المطلب الثاني: اهداف البلدية.....85

المطلب الثالث:صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي.....86

المبحث الثالث:إعداد وتحليل الاستبيان..... 90

المطلب الأول :حدود وادواة الدراسة.....90

# الفهـرس

**المطلب الثاني:دراسة تحليلية .....91**

**المطلب الثالث:نتائج الدراسة.....102**

**خلاصة الفصل الثالث.....104**

**خاتمة.....106-108**

**قائمة المصادر والمراجع.....110-114**

الملاحق

ملخص

## الملخص:

تعالج الدراسة دور الحوكمة المحلية في تسيير وترشيد النفقات العامة ، حيث أصبحت النفقات العامة مشكلة من المشاكل التي تواجهها الدولة في ظل تطورات وذلك بزيادة احتياجات العامة التي أدت إلى تأثير على ميزانية الدولة.

حيث أصبح الحكم حتمية أولى على جدول أولويات المجتمعات الإنمائية، فالحكم يستهدف خلق نظام على مستوى الدولة، ويؤدي تطبيق سليم لمبادئ الحوكمة على مستوى الوطني من خلال تطبيق شفافية وتعزيز المشاركة والمساءلة في تسيير التنمية، لترشيد النفقات وذلك لتحقيق مجموع من الأهداف.كما لا يمكن علاج عجز الموازنة العامة من خلال تخفيض النفقات العامة بل من خلال ترشيدها لتجنب الآثار السلبية وذلك بتسيير العقلاني الجيد بتطبيق مبدأ الحوكمة الرشيدة في التسيير.

**Résumé** :

L'étude porte sur le rôle de la gouvernance locale dans la gestion et la rationalisation des dépenses publiques, en termes de dépenses publiques est devenu le problème des problèmes rencontrés par l'Etat à la lumière des développements en augmentant les besoins du public qui ont conduit à l'impact sur le budget de l'Etat.

Lorsque la gouvernance est devenue la première des priorités de développement de l'agenda des communautés inévitables gouvernance vise à créer un système au niveau de l'État, et donner lieu à l'application des principes solides de gouvernance au niveau national par l'application de la transparence et de renforcer la participation et la responsabilité dans la conduite du développement, la rationalisation des dépenses de manière à atteindre un total de Alohdav.kma ne peut pas guérir Le déficit du budget général à travers la réduction des dépenses publiques, mais à travers la rationalisation pour éviter les effets négatifs par la rationalité de la bonne application du principe de bonne gouvernance dans la gouvernance.